التقرير السنوي

2013

www.dfm.ae

حيث ملتقـى السيولـة

”اقتصاد بلادنا مثل الحديد...
طير الأزمة وسواها غبار“

من قصيدة ”عادت الفرحة“ لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
بمناسبة عودة ثقة الأسواق العالمية في اقتصادنا

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

المحتويـات

01 كلمة رئيس مجلس الإدارة
03 ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)
05 التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
08 إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)
10 إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2013
15 أداء سوق دبي المالي خلال عام 2013
18 تقرير الحوكمة لعام 2013
31 البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"بدأ السوق خلال العام 2013 في جني ثمار سنوات عدة من العمل الجاد لتطوير بنيته التحتية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية."

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي السابع لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها شركتكم خلال العام 2013، والبيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من ذلك العام. ويطيب لي في هذا المقام أن أستعرض معكم أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها الشركة خلال العام 2013، والتي صبت في مجملها في خانة تحقيق أهداف إستراتيجية النمو في سوق دبي المالي.

إن الطفرة التي شهدها السوق في العام 2013 والعودة القوية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، تمثل في تقديرنا نقطة انطلاق جديدة تؤكد على صواب التوجهات الاستراتيجية التي اعتمدها ويشرف على تنفيذها مجلس إدارة الشركة، وتبشر بفجرٍ جديدٍ لسوق دبي المالي. وفي هذا السياق توجز السطور التالية أبرز الإنجازات والتطورات الإيجابية التي شهدها السوق خلال العام 2013:

أولاً: بدأ سوق دبي المالي خلال العام 2013 في جني ثمار سنوات عدة من العمل الجاد لتطوير البنية التحتية للسوق بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ناهيك عن انعكاس قوة المقومات الأساسية للإقتصاد الوطني مما وضع سوق دبي المالي بين الأسواق العالمية الأفضل أداء خلال العام 2013، حيث بلغ معدل نمو المؤشر العام 107.7٪، وارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول خلال العام 2013 بنسبة 231.8٪ إلى 642.1 مليون درهم مقابل 193.5 مليون درهم في العام 2012. كما ارتفع إجمالي قيمة التداولات بنسبة 229.1٪ إلى 159.9 مليار درهم، مقابل 48.6 مليار درهم في العام السابق. وبطبيعة الحال فإن هذا الأداء يأتي على خلفية الإدراك المتزايد من جانب مختلف شرائح المستثمرين للقيم الكامنة والفرص الإستثمارية الجذابة التي يوفرها السوق.

ثانياً: حظيت جهودنا التطويرية العديدة بتقدير واعتراف المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء، وقد تجلى ذلك على أكثر من مستوى منها الإقبال المتزايد من قبل المستثمرين تجاه السوق خلال العام المنصرم، وكذلك قرار كل من مؤسسة (ام اس سي آي) ومؤسسة (اس & بي داو جونز) بترقية سوق الإمارات إلى فئة (الأسواق الناشئة)، بما يعكس تكامل البنية التحتية للسوق. وفي هذا السياق فقد شهد العام 2013 تنفيذ العديد من الخطوات التطويرية التي يقوم بها السوق بانتظام لضمان مواكبة أفضل الممارسات العالمية ومنها تطبيق نظام (التعويض النقدي للمشتري)، وإعداد قواعد "إقراض وإقتراض الأوراق المالية"، كما توسعنا في توفير خدمة (التداول بالهامش) بما وصل بعدد شركات الوساطة المعتمدة في السوق والموفرة لتلك الخدمة إلى 11 شركة، علاوة على توفير خدمة (التداول المباشر في السوق DMA) حيث اعتمد السوق 6 شركات وساطة لتقديم هذه الخدمة للمستثمرين العالميين خلال العام 2013.

ثالثاً: في إطار التزام سوق دبي المالي باتخاذ الخطوات الكفيلة بمواكبة جهود إمارة دبي للتحول إلى عاصمة الإقتصاد الإسلامي، وتعزيز مكانة الإمارة كمركز عالمي للصكوك فقد عمل السوق بجد من أجل تشجيع عمليات إصدار وإدراج وتداول الصكوك في أسواق المال بإمارة دبي الأمر الذي أسهم في استقطاب العديد من الإدراجات من مؤسسات محلية وإقليمية وعالمية، بحيث وصل إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في أسواق الإمارة إلى 48.8 مليار درهم (13.3 مليار دولار) بنهاية العام مقابل 33.8 مليار درهم (9.2 مليار دولار) في بدايته بمعدل نمو نسبته 44.5٪. وعلاوة على ذلك فقد واصل سوق دبي المالي جهوده المكثفة الرامية إلى توفير البيئة المواتية والمحفزة على ازدهار هذا القطاع سواء فيما يخص وضع الأطر المعيارية أو القواعد التنظيمية الكفيلة بتشجيع المؤسسات المحلية والاجنبية على المضي قدماً في طريق التمويل الإسلامي، حيث تم إصدار "معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك". وتأتي هذه الخطوة في ضوء الطلب المتزايد من جانب المستثمرين على المنتجات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعاً: عزز سوق دبي المالي خلال العام 2013 من جهوده في مجال توفير الخدمات الالكترونية وخدمات تطبيقات الهواتف الذكية وذلك في إطار استراتيجية الابتكار والتطوير التي يطبقها منذ تأسيسه في العام 2000 استلهاماً للرؤية الثاقبة والمتجددة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، ومما لاشك فيه فإن توجيهات سموه بضرورة الإقتراب من الجمهور والذهاب إليهم بخدماتنا لا انتظار حضورهم إلينا كانت ولاتزال الحافز الأكبر بالنسبة لنا للابتكار والتطوير والاستفادة القصوى من أحدث التقنيات. وقد مثلت مشاركة سوق دبي المالي في معرض جيتكس 2013 فرصة مثالية لإطلاع زوار المعرض من المتعاملين الحاليين أو المحتملين مع سوق دبي المالي على أحدث الخدمات الإلكترونية والذكية والحلول المبتكرة التي يوفرها السوق مباشرة أو من خلال شركات الوساطة المعتمدة حيث وفرنا بنية تحتية متطورة لدعم خدمات التداول عبر الهواتف الذكية على وجه الخصوص كما أطلقنا تطبيق سوق دبي المالي للهواتف الذكية الذي وضع خدمات السوق في راحة يد المتعامل الكريم من خلال توفير كافة التحديثات وأسعار الأسهم وأخبار السوق وافصاحات الشركات وغيرها من الخدمات.

خامساً: عكس النجاح الكبير الذي حققه مؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين في نيويورك في سبتمبر 2013، حيث جرى عقد ما يزيد على 100 اجتماع بين مدراء صناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسساتيين العالميين وكبار مسؤولي 10 شركات مدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي، الجاذبية الشديدة التي يتمتع بها السوق وحضوره المتزايد على رادار شريحة أكبر من المؤسسات الاستثمارية العالمية التي بدأت تهتم مجدداً بالفرص الاستثمارية المتوفرة في السوق في ضوء قوة الإقتصاد الوطني والتحسن المتواصل في أداء الشركات.

سادساً: واصل سوق دبي المالي خلال العام 2013 جهوده الرامية إلى تشجيع شركات عائلية وخاصة تلك التي تنشط في قطاعات اقتصادية سريعة النمو وغير ممثلة في سوق المال على الإدراج بما يقود إلى تنويع الفرص الاستثمارية. وقد تم في هذا السياق تنظيم منتدى سوق دبي المالي وناسداك دبي الثاني حول الإكتتابات العامة، تحت عنوان "الاكتتابات العامة" – الإستعداد، التوقيت، وعوامل الجذب"، بمشاركة 80 مسؤولاً رفيع المستوى يمثلون 53 شركة، بينهم العديد من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمسؤولين التنفيذيين في مجموعة منتقاة من الشركات الإماراتية، بهدف التعريف بمزايا التحول إلى مساهمة عامة وسبل الاستفادة من أسواق المال.

وفيما يخص الأداء المالي للشركة خلال العام 2013، فقد تركت عودة نشاط التداول في سوق دبي المالي إلى المستويات المعتادة وتصدره المشهد كثاني أفضل أسواق العالم أداء بصمته الواضحة على النتائج المالية حيث حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 284.6 مليون درهم مقابل 35.2 مليون درهم في العام 2012. وبلغ إجمالي الإيرادات 453.1 مليون درهم خلال العام 2013، مقابل 191 مليون درهم في العام 2012، وتوزعت تلك الإيرادات بواقع 400 مليون درهم من العمليات التشغيلية و53.1 مليون درهم من الاستثمارات وغيرها.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر والتقدير إلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي** على الدعم غير المحدود من جانب سموه للسوق. كما أتقدم بالشكر إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما لا يسعني في هذا المقام سوى التقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى كافة المساهمين الكرام لما أبدوه دائماً وأبداً من مساندة للشركة في خططها التطويرية المختلفة، الأمر الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب إن شاء الله بما يكلل جهودنا ويضع سوق دبي المالي في المكانة اللائقة به كسوق رائد على المستوى الإقليمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عيسى عبد الفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)

واصل الأداء المالي للشركة خلال العام 2013 التحسن الذي بدأه في عام 2012، وذلك عقب احتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية. وجاء هذا التحسن نتيجة لارتفاع قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال العام 2013 إلى 159.9 مليار درهم وبنسبة 229.1٪ مقارنة مع العام السابق 2012. الجدول التالي يوضح أبرز مؤشرات الأداء المالي للشركة عن العام 2013:

أهم المؤشرات المالية

	2009	2010	2011	2012	2013	التغير ٪
مجموع الإيرادات (مليون درهم)	502.9	260.5	176.5	191	453.1	٪137
مجموع النفقات (مليون درهم)	156.3	181.6	183.4	155.8	168.5	٪8
صافي الربح (الخسارة) (مليون درهم)	346.6	78.9	(6.9)	35.2	284.6	٪709
صافي الأرباح قبل مصاريف الاستهلاك والإطفاء والفائدة (مليون درهم)	433.7	171	89.5	108.1	353.7	٪227
مجموع الأصول (مليون درهم)	8,220.5	7,914.9	7,698	7,711.6	8,292.40	٪8
مجموع المطلوبات (مليون درهم)	197.3	360.4	196	233.5	340.3	٪46
حقوق المساهمين بدون حقوق الاقلية (مليون درهم)	8,023.2	7,523.2	7,479	7,457.9	7,935.30	٪6
سعر السهم بالدرهم	1.88	1.51	0.84	1.02	2.47	٪142
معدل العائد على السهم بالدرهم	0.04	0.01	(0.001)	0.004	0.035	٪800
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين	٪4.3	٪1	(٪0.091)	٪0.47	٪3.7	٪687
معدل العائد على متوسط الموجودات	٪4.1	٪0.98	(٪0.088)	٪0.46	٪3.6	٪683
نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح	٪115	-	-	-	٪140	-

1. صافي الربح

- بلغ صافي الربح السنوي لمجموعة شركة سوق دبي المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2013 ما قيمته 284.6 مليون درهم مقابل 35.2 مليون درهم في العام 2012 ، بارتفاع نسبته 709٪.

- حققت شركة سوق دبي المالي (بدون الشركة التابعة) أرباحاً بلغت 291.5 مليون درهم عن عام 2013 مقابل 41.6 مليون درهم في عام 2012، بزيادة نسبتها 600٪.

صافي الأرباح/(الخسائر) التاريخية للمجموعة (مليون درهم)

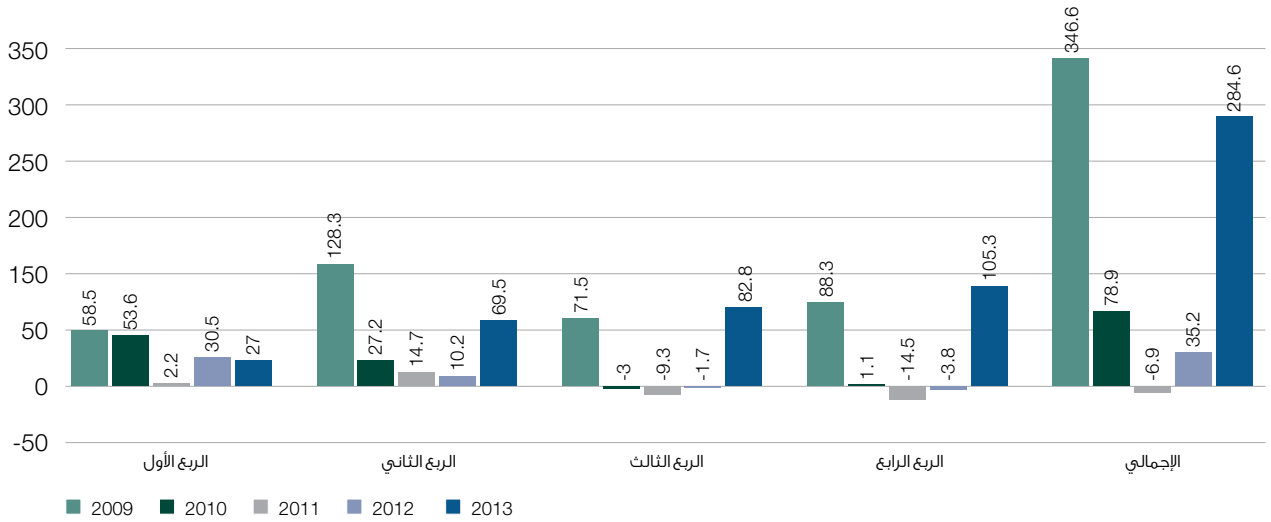

2. الإيرادات

- بلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2013 حوالي 453.1 مليون درهم بزيادة نسبتها 137٪ مقارنة مع العام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن أسباب الارتفاع تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات التداول فضلاً عن ارتفاعات متفاوتة في مصادر الايرادات الأخرى كالاستثمار، خدمات التقاص والتسوية نتيجة لوجود معاملات غير متكررة خلال العام 2013 وكذلك الإيرادات الأخرى، رغم استمرار انخفاض إيرادات الوسطاء نتيجة لخروج المزيد منهم من السوق، وكذلك إيرادات الشركة التابعة.

- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 74.3٪ من إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2013، مقابل 11.4٪ لإيرادات الاستثمار. وبلغت مساهمة الإيرادات الإدارية المختلفة الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير بالإضافة إلى عدد آخر من مصادر الدخل المستحدثة في مجالات الإدراج وبيع المعلومات الفورية وغيرها ما نسبته 11.8٪، أما إيرادات الشركة التابعة فقد شكلت 2.5٪ من الإيرادات الإجمالية.

تفاصيل الإيرادات (مليون درهم)

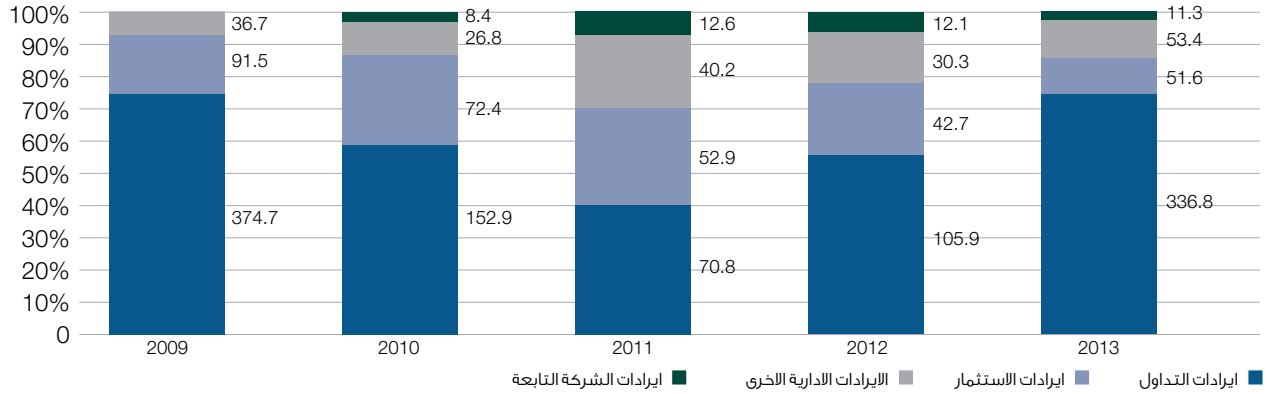

3. النفقات

- بلغت النفقات الكلية للمجموعة 168.5 مليون درهم في العام 2013 متضمنة نفقات الشركة التابعة بوقع 16.3 مليون درهم مقابل 155.8 للعام 2012، أي بزيادة نسبتها 8٪. وتعود أسباب هذا الارتفاع الى زيادة رواتب الموظفين السنوية وكذلك زيادة المصاريف العمومية والإدارية نتيجة التضخم.

- شكلت مصاريف الإطفاء للأصول غير الملموسة والبالغة 62.3 مليون درهم 37٪ من المصاريف الإجمالية، فيما شكلت نفقات الموظفين 35٪، والنفقات العمومية والإدارية 11٪، ومصاريف استهلاك الموجودات الثابتة 3.5٪ ونفقات الإيجار 3.5٪ بالإضافة إلى نفقات الشركة التابعة 10٪.

تفاصيل النفقات للمجموعة (مليون درهم)

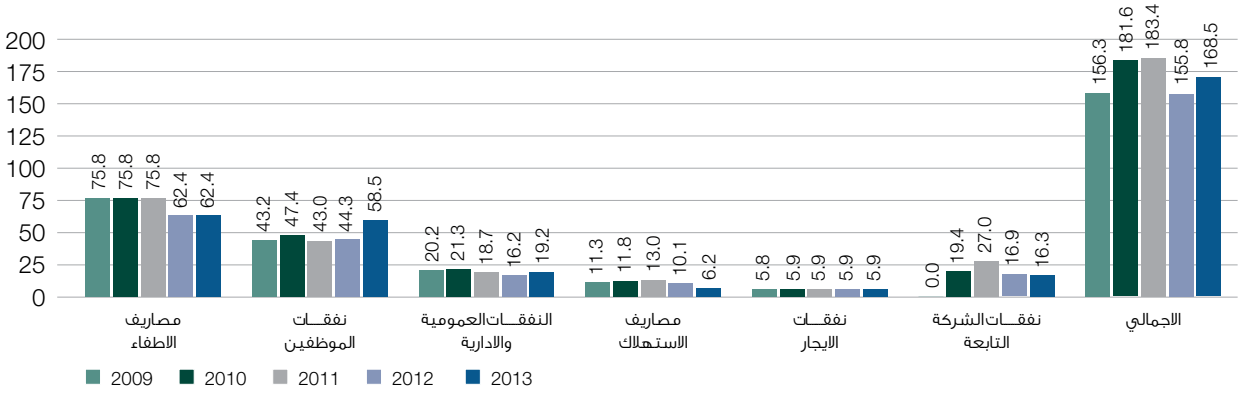

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

لقد كان عام 2013 استمرارا لسابقه من حيث الأداء الاقتصادي غير المرضي سواء في الدول المتقدمة اقتصاديا أو في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 3.2٪ في عام 2012 إلى 2.9٪ في عام 2013. وقد أظهرت احدث التقديرات المتوفرة عن أداء الاقتصاد العالمي ان التراجع في معدلات النمو الاقتصادي شمل مختلف مناطق العالم، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصاديا من 1.5٪ إلى 1.2٪، وفي الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية من 4.9٪ إلى 4.5٪. وجاء هذا التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي منسجما مع الظروف غير المواتية للاستثمار وعدم وضوح الرؤية اللذان هيمنا على مختلف دول العالم وخصوصا في النصف الأول من العام كنتيجة مباشرة لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المتقدمة في استعادة الثقة العامة لدى المستثمرين والمستهلكين على حد سواء الى مستويات مرضية تساعد على تحفيز الطلب الكلي وبالتالي على دعم معدلات النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لتوقعات النمو الاقتصادي المستقبلية، فقد شهد العام 2013، وخصوصا النصف الثاني منه، بعض التطورات الايجابية في الدول المتقدمة اقتصاديا، والتي يتوقع أن ينعكس أثرها على خريطة النمو الاقتصادي العالمي في عام 2014، وربما لبضع سنوات قادمة. وبينما يتوقع أن تحقق اقتصادات الدول المتقدمة بعض التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، يبدو أن معدلات النمو في مجموعتي الاقتصادات الناشئة والنامية ستواصل تراجعها، إلا أنها ستظل أعلى بشكل ملحوظ من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ولعل العامل الرئيس الذي يدعم إمكانية تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال عام 2014 هو بوادر النشاط الاقتصادي المتنامي في الولايات المتحدة الأمريكية إثر التحسن المستمر في الطلب الكلي من القطاع الخاص في ظل البيئة الايجابية التي أعقبت نجاح السلطات الأمريكية في تجاوز المخاوف المرتبطة بالهاوية المالية (Fiscal Cliff). فرغم الأثر العكسي الناجم عن انكماش الطلب الحكومي بفعل السياسة المالية المتحفظة خلال الأعوام القليلة الماضية، فإن التوقعات تشير إلى تلاشي هذا الأثر خلال عام 2014، الأمر الذي يوفر مع استمرار تنامي الطلب الكلي من القطاع الخاص أرضية مناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لبقية الدول المتقدمة اقتصاديا، فإن الشكوك حول امكانية تحسن معدلات نموها بشكل ملحوظ ما زالت قائمة. فعلى الرغم من تحقيق اليابان لمعدلات نمو مرضية خلال العامين الماضيين، فإن هذا الاتجاه قد لايستمر بسبب السياسة المالية المتشددة التي تتبعها الحكومة اليابانية. وكذلك الحال بالنسبة لدول اليورو التي يتوقع ان تظل معدلات نموها متدنية رغم مظاهر خروجها البطيء من حقبة الركود الاقتصادي الكبير.

وبالنسبة للدول النامية والدول ذات الاقتصادات الناشئة، فتتباين الأسباب الكامنة وراء تباطؤ معدلات النمو فيها من منطقة إلى أخرى. فبينما يعود جزء من التباطؤ في كل من الصين وعدد من دول الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى ضرورات تصحيحية بعد النمو السريع الذي رافق الخروج من الأزمة العالمية، يعود الجزء الآخر منه، وبدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، إلى عوامل هيكلية تتمثل في ضعف البنية التحتية، وعدم مواكبة المناخ الاستثماري فضلا عن عدد من المعوقات في جانب العرض. أما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والباكستان وأفغانستان، فإن العامل الحاسم في تباطؤ النمو الاقتصادي فيها، يعود لظروف عدم الاستقرار السياسي السائد في العديد من هذه الدول، فضلا عن تباطؤ انتاج النفط في الدول المصدرة للبترول مؤخرا.

وقد انعكست التوقعات الايجابية بخصوص أداء الاقتصاد العالمي، وخاصة في الدول المتقدمة، ايجابيا على مستوى الثقة بين اوساط المتعاملين في الأسواق المالية في مختلف دول العالم، وبالتالي على أداء تلك الأسواق، وخاصة الأسواق المالية في دول المنطقة. فقد سجلت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الأعضاء في اتحاد البورصات العالمية، وعددها 53 بورصة، ارتفاعا نسبته 2.9٪ خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 مقابل تراجع نسبته 22.6٪ خلال عام 2012. كما شهدت معظم البورصات العالمية ارتفاعا ملحوظا في أسعار الأسهم، حيث ارتفعت مؤشرات البورصات العالمية الرئيسة بنسب متفاوتة كان أقلها 2٪ لمؤشر بورصة هونج كونج وأعلاها 45.8٪ لمؤشر بورصة طوكيو. وقد انعكس هذا الارتفاع في أسعار الأسهم على القيمة السوقية لمعظم بورصات العالم، إذ ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصات الأعضاء في اتحاد البورصات العالمية من 54.5 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2012 الى 63.3 تريليون دولار بنهاية شهر نوفمبر 2013؛ أي بارتفاع نسبته 16.2٪.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد استمر تأثير المناخ الاقتصادي والاستثماري الإيجابي الذي ساد خلال العامين السابقين. فمن جهة، ساهم التزام الحكومة بمواصلة المضي قدما في الإنفاق الرأسمالي، وخصوصا على مشاريع البنية التحتية، وفقا للخطط والبرامج المرسومة سابقا وبمعزل عن تذبذبات أسعار النفط في تعزيز الثقة بقدرة الاقتصاد الوطني على النمو والحفاظ على البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمار. ومن جهة ثانية، ساهم التحسن في وضع السيولة لدى البنوك العاملة في الدولة في إضفاء مزيد من المرونة على سياسات البنوك في منح التسهيلات الائتمانية، فعادت الى التوسع في منح تلك التسهيلات، والتي سجلت خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2013 نموا نسبته 7.2٪. وفي المحصلة، فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ، إذ تشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي في اقتصاد الدولة من 4.4٪ في عام 2012 إلى ما يقارب 5٪ في عام 2013.

وبالنسبة لإمارة دبي، فإن قوة الدفع الإيجابية التي تميزت بها القطاعات غير النفطية عبر السنوات الماضية لا زالت تشكل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في دبي. ومع أن البيانات الرسمية عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارة لعام 2013 غير متاحة حتى الآن، إلا أن المشاهدات الحية على أرض الواقع تمكن المراقب من التوقع، وبدرجة عالية من الثقة، أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في إمارة دبي خلال عام 2013 سيكون في حدود المعدل الذي تحقق في العام الماضي والبالغ 4.1٪. ومن أبرز المشاهدات التي تعزز هذه التقديرات المتفائلة للنمو الاقتصادي في دبي عودة النشاط الملحوظ الى قطاع العقارات، حيث تجاوزت قيمة بيوعات الأراضي والعقارات المسجلة في دائرة الأراضي والأملاك ما قيمته 97 مليار درهم خلال الشهور التسعة

الأولى من عام 2013 مقابل 46 مليار درهم تحققت خلال نفس الفترة من العام 2012. كما شهد عام 2013، طرح العديد من المشروعات العقارية من قبل عدد من المطورين. وبالإضافة إلى النشاط الملحوظ في قطاع العقارات، فقد استمر النشاط الملحوظ أيضا في قطاعات الخدمات بشكل عام وفي قطاعات التجارة بفرعيها الجملة والتجزئة والسياحة والنقل والتخزين والاتصالات بشكل خاص.

وكما هو الحال في مختلف دول العالم، فقد انعكست التطورات الاقتصادية الايجابية في الدولة على الأسواق المالية فيها، إذ تعززت الثقة بهذه الأسواق وتزايدت السيولة الموجهة نحوها بشكل ملموس مما جعلها من بين أفضل الأسواق المالية اداء على مستوى العالم إن لم تكن في طليعتها على الإطلاق. فقد كان أداء سوق دبي المالي خلال عام 2013 قياسيا بكل المقاييس، إذ سجل المؤشر العام للسوق نموا نسبته 107.7٪ مقابل نمو نسبته 20٪ خلال عام 2012، ليبلغ 3369.8 نقطة بنهاية العام. كما وسجلت قيمة الأسهم المتداولة ارتفاعا نسبته 229.1٪ لتبلغ 159.9 مليار درهم. كما سجل مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال عام 2013 ارتفاعا نسبته 63.1٪، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة فيه 87.5 مليار درهم.

نظرة مستقبلية

إن التحسن الملموس في أداء سوق دبي المالي خلال عام 2013، وتبوئه مركز الصدارة بين أسواق المنطقة يعتبر دليلا واضحا على أن سوق دبي المالي قد تجاوز التحديات التي واجهها خلال السنوات الماضية وأن حركة التداول فيه قد عادت الى مستوياتها الطبيعية. ومع عدم تجاهل السوق للتحديات التي تواجهها الأسواق المالية عموما، فإنه يتطلع إلى المستقبل بتفاؤل كبير، ويتوقع أن يعود نشاط السوق الى نفس المستوى الذي كان سائدا قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ويستند سوق دبي المالي في هذا التفاؤل الى جملة من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تساهم في تحفيز مستوى النشاط في السوق؛ ومن أبرزها:

1. لا زالت تقديرات بيوت الخبرة الدولية، ورغم توقعها بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول ذات الاقتصادات الناشئة، تشير بثقة عالية إلى أن الاقتصاد الوطني مؤهل لمواصلة النمو بمعدل مرتفع نسبيا، وان نموه في عام 2014 سيكون من بين المعدلات الأعلى على المستويين الإقليمي والدولي.

2. يعتبر فوز دبي باستضافة معرض إكسبو 2020 دليلا على ثقة العالم باقتصاد دبي وبكفاءة البنية التحتية المتوفرة فيها وقدرتها على استيعاب وخدمة مثل هذا الحدث العالمي المتميز. ولا يخفى أن السنوات القادمة ستشهد نشاطا كبيرا وإقامة المزيد من المشاريع الضخمة في دبي استعدادا لذلك الحدث، الأمر الذي سيعزز من النمو الاقتصادي بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص.

3. يفتح إطلاق استراتيجية "دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي"، والمباشرة الفورية في تطوير البنية المؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية آفاقا واسعة أمام تطور ونمو الانشطة الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دبي والدولة، الأمر الذي يتوقع أن يرافقه تدفقات استثمارية كبيرة من الخارج. ومما لا شك فيه أن جزءا مهما من هذه الاستثمارات سيكون من خلال الأسواق المالية في الدولة، وخصوصا سوق دبي المالي وناسداك دبي.

4. إن ترقية أسواق الإمارات العربية المتحدة إلى فئة الأسواق الناشئة وفق المراجعة الدورية السنوية لتصنيف الأسواق العالمية من جانب شركة مورجان ستانلي تمثل اعترافاً من قبل المؤسسات العالمية بما تم إنجازه من جانب سوق دبي المالي، والذي لعب على مدى الأعوام الثلاثة الماضية دوراً محورياً في تطوير بنية السوق المحلية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع. ومما لا شك فيه أن هذه الترقية تضع أسواق الدولة على خارطة الأسواق العالمية وتتيح للمستثمرين العالميين الاطلاع على الفرص الكبيرة التي توفرها أسواق الدولة وخاصة سوق دبي المالي.

5. على الصعيد الداخلي في شركة سوق دبي المالي، فقد واصلت الشركة تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية الجديدة التي تعزز من بنية السوق بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية ويهيئه لمواصلة النشاط والنمو. ومن أبرز هذه المبادرات:

أ. توفير نظام "التعويض النقدي للمشتري"، وقواعد "إقراض واقتراض الأوراق المالية" في عام 2013. كما انخرطت إدارة السوق في حوار مثمر مع مختلف الأطراف ذات الصلة وبخاصة مصارف الحفظ الأمين والمؤسسات الاستثمارية العالمية من خلال سلسلة من الاجتماعات في عواصم المال العالمية بهدف شرح الخطوات التي تم اتخاذها أولاً بأول والاستماع إلى ملاحظاتهم وأخذها دائماً بعين الاعتبار.

ب. إقرار معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك الذي أعدته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي بعد دراسة مستفيضة لمعايير الصكوك المتاحة، والفتاوى الصادرة بشأنها من جهات الفتوى محل الثقة. ومن المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة نشاطا ملحوظا في مجال إدراج الصكوك نظرا لأن قطاع الخدمات المالية الإسلامية أخذ يكتسب قوة دفع متزايدة خاصة مع التحسن المستمر في الأوضاع الاقتصادية والطلب المتزايد من جانب المستثمرين على منتجات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومن أهمها الصكوك التي تمثل أداة استثمارية إسلامية عوضاً عن السندات التقليدية.

ت. توفير بنية تحتية متطورة لدعم خدمات التداول عبر الهاتف لتسهيل عملية التداول للمستثمرين وتمكينهم من متابعة استثماراتهم والتداول دون الحاجة الى التواجد الشخصي في قاعة السوق أو في مكتب الوسيط. وقد سجلت تداولات الأسهم عبر الهواتف الذكية في سوق دبي المالي نمواً مطّرداً خلال العام 2013 وتكتسب أهمية متزايدة بين جمهور المستثمرين في السوق.

رؤيتنا

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية.

رسالتنا

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية، من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة.

الإبداع

نؤمن بأن إبداع اليوم هو عماد مستقبلنا.

الكفاءة

نركز على ترسيخ كفاءة جميع عملياتنا.

الشفافية

نضع الشفافية نصب أعيننا في كافة إجراءاتنا وقراراتنا.

النزاهة

ملتزمون بأخلاقيات العمل والنزاهة المطلقة.

السرية

نلتزم بالسرية المطلقة حماية لمصالح عملائنا.

إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

تتحدد الثقافة المؤسسية لشركة سوق دبي المالي في ضوء الرؤية والرسالة والقيم الرئيسية للسوق المتمثلة في النزاهة، الكفاءة، الابتكار، السرية، والشفافية. وتدعم تلك العناصر مجتمعة جهود السوق الرامية إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

يتمثل هدفنا في السعي الحثيث لمواصلة تطبيق الإستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير أدوات وخدمات مالية مبتكرة بما يحفز نشاط السوق، ويعود بالفائدة على كافة المتعاملين، ويحقق الهدف الأسمى المتمثل في تنفيذ إستراتيجية النمو.

ركزت الأولويات الاستراتيجية لشركة سوق دبي المالي خلال العام 2013 على المحاور التالية:

1. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية
2. التركيز على تنشيط سوق الإصدار الأولى والتداول
3. تطوير خدمات جديدة والتوسع في مجال تطبيقات الهواتف الذكية

وقد حشد السوق كافة جهوده وموارده وقدراته لضمان التطبيق الفعال للعديد من مبادرات التطوير الإستراتيجية، واستناداً إلى مؤشرات أداء رئيسية تم متابعتها على مدار العام، مما أسفر عن تحقيق العديد من الإنجازات التي سيتم استعراضها في الصفحات التالية.

سوق دبي المالي:
عام حافل بالإنجازات

شهد سوق دبي المالي عاماً حافلاً بالإنجازات كما حقق السوق قفزة كبيرة في التداولات.

ومن بين أبرز الإنجازات الرئيسية التي شهدها العام 2013، إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، حفظه الله، مبادرة "دبي المركز العالمي للصكوك" في سوق دبي المالي، وهي أولى الخطط التنفيذية لمبادرة "دبي عاصمة الإقتصاد الإسلامي". وقد أسهمت تلك المبادرة في تدفق إدراجات الصكوك على سوق دبي المالي وناسداك دبي بواقع 11 إدراجاً خلال العام 2013 ليصل إجمالي قيمة الصكوك المدرجة في دبي إلى 13.28 مليار دولار، بما يضع الإمارة في المرتبة الثالثة عالمياً بين مراكز الصكوك العالمية.

وفيما يخص أداء الأسهم فقد سجل مؤشر سوق دبي المالي نمواً قياسياً نسبته 107.7٪ خلال العام 2013 ليحتل المرتبة الثانية بين البورصات الأفضل أداء على المستوى العالمي.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2013

الإنجازات الإستراتيجية

أ. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

1. ترقية أسواق الإمارات إلى فئة الأسواق الناشئة

أعلنت شركة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال (ام اس سي آي) عن ترقية أسواق الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من 2014، إلى فئة الأسواق الناشئة وفق المراجعة الدورية السنوية لتصنيف الأسواق العالمية من جانب الشركة. وتمثل هذه الخطوة اعترافاً من قبل المؤسسات العالمية بما تم إنجازه من جانب سوق دبي المالي الذي لعب على مدى الأعوام الثلاثة الماضية دوراً محورياً في تطوير بنية السوق المحلية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع.

وقد بادر سوق دبي المالي باتخاذ العديد من الخطوات الرامية إلى وضع الأطر اللازمة لتطوير بنية السوق على أكثر من صعيد ومنها تطبيق آلية التسليم مقابل السداد "DvP" منذ العام 2011، وتوفير نظام "التعويض النقدي للمشتري"، وقواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية في عام 2013. كما انخرطت إدارة السوق في حوار مثمر مع مختلف الأطراف ذات الصلة وبخاصة مصارف الحفظ الأمين والمؤسسات الاستثمارية العالمية من خلال سلسلة من الاجتماعات في عواصم المال العالمية بهدف شرح الخطوات التي تم اتخاذها أولاً بأول والاستماع إلى ملاحظاتهم وأخذها دائماً بعين الاعتبار.

2. تطبيق نظام "التعويض النقدي للمشتري" ضمن عملية التسوية

بدأ سوق دبي المالي تطبيق نظام التعويض النقدي للمشتري للصفقات التي تمت اعتباراً من 5 مايو 2013، استناداً إلى قرار هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 44 لسنة 2012. وقد أخطرت إدارة السوق أعضاء التقاص وأمناء الحفظ الأمين بالإجراء الجديد ضمن عملية التسوية. ويهدف هذا الإجراء إلى معالجة مسألة عدم توفر الأوراق المالية للتسليم في يوم التسوية من جانب السوق نتيجة احتمالية رفض تسوية صفقة البيع من جانب مستثمر بائع يعتمد على إحدى مؤسسات الحفظ الأمين المحلية. ويعني هذا الإجراء أنه سيتم تعويض المستثمر المشتري نقداً في مثل هذه الحالات بعيدة الاحتمال التي تتعلق بعدم إمكانية تسليم الأوراق المالية له. وقد تم مناقشة هذا الإجراء مع هيئة الأوراق المالية والسلع، وتم اعتماده من قبلها. وقد قام السوق بشرح كافة الجوانب المتعلقة بهذا الإجراء عبر جلستين تعريفيتين لمؤسسات الحفظ الأمين وشركات الوساطة.

3. إصدار قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية

أصدر سوق دبي المالي خلال العام 2013 قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية وذلك في إطار جهوده المتواصلة للارتقاء ببنيته الأساسية بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية. ومن المنتظر بدء تطبيق قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية خلال الربع الأول من العام 2014 تبعاً لجاهزية المتعاملين في السوق.

ويسمح نموذج سوق دبي المالي لإقراض واقتراض الأوراق المالية للمقرضين والمقترضين الأجانب بترتيب عمليات إقراض على أساس المعمول به في الأسواق العالمية شريطة قيامهم بتوجيه وكلاء الإقراض والاقتراض المحليين المعتمدين للقيام بعملية نقل الأوراق المالية، في حين يمكن إنجاز عمليات الإقراض والاقتراض المحلية من جانب وكلاء الإقراض والاقتراض المعتمدين بما في ذلك شركات الوساطة المحلية، مؤسسات الحفظ الأمين المحلية، أو أي مؤسسات أخرى توافق عليها الجهة التنظيمية. وسوف تقتصر عمليات إقراض واقتراض الأوراق المالية في المرحلة الأولية على أنشطة صانع السوق وتسوية الصفقات غير المنجزة ضمن آلية التسليم مقابل السداد.

4. اعتماد شركات وساطة مالية لممارسة نشاط التداول بالهامش

يتيح التداول بالهامش لشركات الوساطة تمويل نسبة من استثمارات عملائها في الأوراق المالية بضمان تلك الأوراق المالية أو أي ضمانات أخرى في الحالات الواردة حصراً في قرار هيئة الأوراق المالية حول التداول بالهامش. وقد ارتفع عدد شركات الوساطة التي توفر خدمة التداول بالهامش في سوق دبي المالي إلى 11 شركة بنهاية العام 2013.

5. تحويل فوري للأسهم بين سوق دبي المالي وسوق الكويت للأوراق المالية

اتفق سوق دبي المالي مع شركة المقاصة الكويتية على ترتيبات جديدة تسهل تحويل الأسهم بين سوق دبي المالي وسوق الكويت للأوراق المالية بصورة فورية. وقد بدأ السوق بالفعل في اعتماد تلك الترتيبات الأمر الذي يمكن حملة أسهم الشركات الكويتية المدرجة في سوق دبي المالي من تحويل أسهمهم من وإلى السوق بسهولة ويسر.

ويتسم النظام المتبع حديثاً بأعلى درجات السرية والأمان وبسرعة ودقة عمليات تحويل الأسهم. وقد قام السوق باعتماد الترتيبات الجديدة بعد دراستها والتأكد من توافقها مع كافة إجراءات العمل خلال مرحلة تجريبية ناجحة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية نقل الأوراق المالية بين السوقين كانت تستغرق عادة قرابة الساعة، الأمر الذي انتفى تماماً بعد التخلي عن المراسلات الورقية. وتضم لائحة التداول في سوق دبي المالي حالياً 8 شركات كويتية.

6. إقرار معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك

يكتسب قطاع الخدمات المالية الإسلامية قوة دفع متزايدة خاصة مع التحسن المستمر في الأوضاع الاقتصادية والطلب المتزايد من جانب المستثمرين على منتجات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومن أهمها الصكوك التي تمثل أداة استثمارية إسلامية عوضاً عن السندات التقليدية. وفي هذا المجال فقد طرح سوق دبي المالي خلال العام 2013 مسودة "معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك" الذي أعدته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي بعد دراسة مستفيضة لمعايير الصكوك المتاحة، والفتاوى الصادرة بشأنها من جهات الفتوى محل الثقة.

وقد نظم السوق بتاريخ 6 مارس 2013 جلسة استماع عامة حول مسودة "معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك"، بمشاركة 45 من الخبراء والناشطين في مجال الخدمات المالية الإسلامية الذين أبدوا تفاعلاً كبيراً مع المعيار من خلال العديد من المقترحات والتوصيات المقدمة خلال جلسة الاستماع كان أبرزها دراسة إمكانية إصدار معيار مستقل خاص بحوكمة الصكوك للارتقاء بمستوى جودة الإصدارات، أو إضافة ما يحقق ذلك إلى المعيار الحالي، والتأكيد على استقلالية الشركات ذات الغرض الخاص التي تنوب عن حملة الصكوك لتلافي تضارب

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2013

المصالح مع الجهة المصدرة، والتحديد الدقيق والتفصيلي لبعض نقاط المعيار كالجوائز المرتبطة بصكوك الاستثمار، والإفصاح في نشرة إصدار الصكوك عن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.

7. استضافة المؤتمر الثامن عشر لمنظمة شركات الإيداع والقيد المركزي لدول افريقيا والشرق الأوسط "AMEDA"

وفي إطار جهوده لنشر أفضل الممارسات في قطاع التقاص والتسوية والإيداع على المستوى الإقليمي، استضاف سوق دبي المالي للمرة الأولى فعاليات المؤتمر الثامن عشر لمنظمة شركات الإيداع والقيد المركزي لدول افريقيا والشرق الأوسط "AMEDA" خلال الفترة من 22 إلى 25 سبتمبر 2013 بمشاركة ما يزيد على 50 من الخبراء وكبار المسؤولين في مراكز الإيداع الأعضاء في المنظمة والتي يصل عددها إلى 29 مركزاً ومؤسسة مالية.

وتعكس استضافة هذا المؤتمر حرص سوق دبي المالي على تبادل الخبرات وإطلاع المختصين في هذا المجال على التجربة الثرية لقطاع التقاص والتسوية والإيداع في السوق الذي يمتلك قاعدة مستثمرين تتجاوز 800 ألف مستثمر، ويعد هذا القطاع دائماً في طليعة المطورين لخدمات التقاص والتسوية والإيداع حيث قدم على مدى السنوات الماضية العديد من الخدمات المبتكرة التي تلبي تطلعات المستثمرين.

ب. التركيز على تنشيط سوق الإصدار الأولى والتداول

1. منتدى سوق دبي المالي الثاني حول الاكتتابات العامة

يعمل سوق دبي المالي على تشجيع المجموعات العائلية وشركات المساهمة الخاصة على الإدراج في سوق دبي المالي وناسداك دبي بما يسهم في تنوع الفرص الاستثمارية المتاحة، ويمكن جمهور المستثمرين من الاستفادة من معدلات النمو العالية التي تحققها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي هذا المجال نظم سوق دبي المالي خلال العام 2013 منتدى سوق دبي المالي وناسداك دبي الثاني حول الاكتتابات العامة، تحت عنوان "الاكتتابات العامة – الاستعداد، التوقيت، وعوامل الجذب"، بمشاركة 80 مسئولا رفيع المستوى يمثلون 53 شركة، بينهم العديد من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمسؤولين التنفيذيين في مجموعة منتقاة من الشركات الإماراتية، بما في ذلك شركات عائلية وخاصة وشركات حكومية إلى جانب حشد من الخبراء العاملين في قطاع استشارات الاكتتابات العامة الأولية.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى في إطار حرص السوق على إثراء النقاش بين مختلف المتعاملين حول العديد من القضايا ذات الصلة بالأسواق وإبراز أهمية أسواق المال في مساعدة الشركات على تحقيق النمو المستدام في الوقت الذي أصبح فيه المناخ مناسبا لبدء مرحلة جديدة من النشاط في مجال الاكتتابات العامة الأولية ، وسط اهتمام متزايد من جانب جمهور المستثمرين بالمشاركة في أية اكتتابات مرتقبة خلال الشهور القليلة المقبلة. وتشير نتائج استبيان أجراه سوق دبي المالي خلال شهر نوفمبر الماضي عبر موقعه الإلكتروني بشأن رؤية المستثمرين حول الاكتتابات العامة، وتم استعراضها خلال المنتدى، إلى أن 76٪ من المشاركين أكدوا استعدادهم للمشاركة في اكتتابات عامة خلال الشهور الاثنتي عشرة المقبلة، وأبدى غالبيتهم اهتماماً خاصاً بالمشاركة في اكتتابات عامة لشركات حكومية ومجموعات عائلية وخاصة. وقد جاء قطاعا الفنادق والسياحة، والتجزئة في مقدمة القطاعات الجديدة التي يرغب المستثمرون في انضمامها للسوق عبر تنفيذ اكتتابات عامة، وذلك إلى جانب القطاعات الرئيسية التقليدية وخاصة العقارات والإنشاءات، والمصارف.

وقد مثل المنتدى فرصة للاستماع لأفكار قيمة من جانب المتحدثين ومدراء الجلسات حول العديد من الموضوعات ذات الصلة بالاكتتابات العامة الأولية ومنها، حركة وتطورات سوق المال في دبي، الفرص المحتملة للشركات في ضوء مستجدات البيئة التنظيمية، رؤية المستثمرين في الإمارات حول الاكتتابات العامة، وخارطة الطريق لتنفيذ اكتتابات وإدراجات ناجحة، والخبرات والدروس المستفادة من التجربة الناجحة للشركات المدرجة.

2. مؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين في نيويورك

نظم سوق دبي المالي المؤتمر العالمي للمستثمرين في نيويورك يومي 24 و25 سبتمبر من العام الحالي بالتعاون مع بنك اوف أميركا ميريل لينش. وقد ضم المؤتمر 10 شركات مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي. ويأتي تنظيم هذا الحدث في إطار الجهود المتواصلة من جانب السوق بما يمكن المؤسسات الاستثمارية العالمية من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق المال في دبي، الأمر الذي يعزز جهود السوق في جذب المستثمرين العالميين وتنويع قاعدة المستثمرين في الشركات المدرجة.

ويكتسب تنظيم مؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين هذه المرة أهمية كبيرة بعد قرار مؤسسة ام اس سي آي العالمية بترقية سوق الإمارات إلى فئة الأسواق الناشئة، الأمر الذي يعكس الأهمية المتزايدة لسوق الأسهم المحلية في أوساط المؤسسات الاستثمارية العالمية نظراً لما يوفره السوق من فرص استثمارية وما يتمتع به الاقتصاد الوطني من معدلات نمو عالية ومستدامة.

وقد حقق المؤتمر نجاحاً كبيراً حيث جرى عقد ما يزيد على 100 اجتماع بين مدراء صناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسساتيين العالميين وكبار مسؤولي الشركات المدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي. وقد تم إعداد جدول الأعمال بطريقة تتيح الفرصة أمام عقد أكبر عدد ممكن من الاجتماعات الثنائية بين ممثلي الشركات المدرجة في السوقين ومدراء الصناديق الاستثمارية والمستثمرين المؤسساتيين، الأمر الذي مكن تلك الشركات من استعراض فرص النمو واستراتيجيات الاستثمار المستقبلية.

ت. تطوير خدمات تلبي تطلعات المتعاملين وتسهم في تنشيط السوق

1. التداول عبر الهواتف الذكية

إيماناً من السوق بأهمية توفير كافة السبل الكفيلة بقيام المستثمر بإنجاز تداولاته أينما كان دونما حاجة إلى الحضور إلى مقر السوق أو شركات الوساطة أو إجراء اتصال هاتفي، وفر السوق بنية تحتية متطورة لدعم خدمات التداول عبر الهاتف. ويأتي توفير سوق دبي المالي لكافة أشكال الدعم المطلوبة لتلك الشركات للتوسع في تقديم خدمات التداول الإلكتروني بوجه عام والتداول عبر الهواتف الذكية على وجه الخصوص.

وقد سجلت تداولات الأسهم عبر الهواتف الذكية في سوق دبي المالي نمواً مضطرداً خلال هذا العام وتكتسب أهمية متزايدة بين جمهور المستثمرين في السوق، وذلك في ظل تعاون واسع النطاق بين سوق دبي المالي وشركات الوساطة بهدف توفير تلك الخدمة لعملائها من خلال تطبيقات سلسة وفعالة.

وتتيح باقة خدمات سوق دبي المالي للهاتف الجوال عبر الموقع الإلكتروني للمستثمرين متابعة حركة التداول اليومية لكافة الشركات والمؤشر العام للسوق ومتابعة إفصاحات الشركات اليومية ومتابعة أخبار السوق الأخرى المتعلقة بالشركات.

2. منصة سوق دبي المالي للاكتتاب العام الالكتروني e-IPO

يمكن من خلال "منصة e-IPO" ربط البنوك المشاركة في الاكتتاب العام أو حقوق الإصدار مع نظام المقاصة والإيداع لدى السوق بهدف إتمام عملية التخصيص واسترداد الفائض في زمن قياسي مقارنة بالسابق، بما يتيح إمكانية الإدراج والتداول في اليوم التالي لإغلاق الاكتتاب. ويقوم المستثمر بالاكتتاب من خلال تعبئة طلبات الاكتتاب الالكترونية المتوفرة عبر موقع الاكتتاب المخصص لهذا الغرض مما يوفر الوقت والجهد بالإضافة إلى تقليل الأخطاء وضمان دقة المعلومات، إلى جانب إمكانية الإطلاع على كافة المعلومات المطلوبة عن الاكتتاب مثل نشرة وملخص الإصدار وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

3. المنصة الالكترونية لإدارة وتنظيم الجمعيات العمومية

عرض السوق المنصة الالكترونية للتسجيل في اجتماعات الجمعية العمومية التي يوفر السوق من خلالها للشركات المدرجة والمستثمرين حلاً فعالاً لإدارة وتنظيم أعمال الجمعيات العمومية ويسهل عمليات تسجيل المساهمين والتصويت وانتخابات مجالس الإدارات باستخدام بطاقة آيفستر. كما يضمن النظام دقة عمليات التصويت واستخراج التقارير الإحصائية والثبوتية للجمعية العمومية. وقد تم استخدام النظام بنجاح في تنظيم عدة جمعيات ومن ضمنها أعمال الجمعية العمومية لشركة سوق دبي المالي المنعقدة في ٢٠١٣، وهو قيد التطوير حالياً ليتيح التصويت عبر الانترنت لأول مرة في الدولة.

4. استحداث برنامج لاعتماد الموردين

أطلق سوق دبي المالي، خلال مشاركته في معرض جيتكس 2013 لتكنولوجيا المعلومات، برنامجاً جديداً لتسجيل موردي خدمات البرامج والخدمات الالكترونية يهدف إلى تنظيم عملية تقديم موردي التقنية لنظم إدارة الأوامر وحلول التداول الالكتروني لشركات الوساطة المعتمدة في السوق. ويأتي هذا البرنامج في إطار جهود السوق لتعزيز التميز في مستوى خدمات تقنية المعلومات التي يقدمها الموردون لشركات الوساطة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً بالتالي على جمهور المستثمرين وذلك في إطار مواكبة سوق دبي المالي لمبادرة "المدينة الذكية" التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي عشية انطلاق معرض جيتكس 2013 لتكنولوجيا المعلومات.

وقد شهدت منصة سوق دبي المالي خلال معرض جيتكس العديد من المناقشات والاتصالات مع الشركات المزودة للخدمات التكنولوجية والساعية إلى الانضمام لهذه الخدمة، التي تعد إحدى الخدمات المتطورة التي يقدمها سوق دبي المالي من خلال المعرض. وقد وقع سوق دبي المالي اتفاقيتين في هذا الشأن مع كل من "كود فاينانشيال" و"فاينانشيال تكنولوجيز".

ويدعم برنامج تسجيل الموردين جهود سوق دبي المالي الحثيثة لتعزيز الخدمات الالكترونية وخدمات التداول عبر الهواتف الذكية من جانب قاعدة المستثمرين الضخمة التي يمتلكها السوق.

5. إطلاق بطاقة "آيفستر شباب"

أعلن سوق دبي المالي أوائل العام 2013 عن إطلاق بطاقة آيفستر شباب، الحل المبتكر من سوق دبي المالي لجيل الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف نشر المعرفة المالية في أوساط الشباب، وتشجيعهم على الإنفاق المنضبط تحت إشراف عائلي مباشر. وتعتبر آيفستر شباب، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، النسخة المخصصة لمن هم دون 21 عاماً من بطاقة آيفستر الرئيسية التي أصدرها السوق في مارس من العام 2010 في مبادرة هي الأولى من نوعها بين أسواق المال على المستوى العالمي.

وتمثل آيفستر شباب بطاقة التعريف الخاصة بهؤلاء الشباب في تعاملاتهم مع سوق دبي المالي، حيث تتيح الحصول تلقائياً على رقم مستثمر من السوق للتداول مستقبلاً، وهي بطاقة مدفوعة مقدماً لإنجاز عمليات الشراء من محال التجزئة وعبر الانترنت، والدفع عن طريق أي جهة تقبل بطاقات فيزا على المستوى العالمي. ويمكن استخدام بطاقة آيفستر شباب للسحب النقدي من شبكة أجهزة الصراف الآلي أو احد الفروع التابعة لبنك الإمارات دبي الوطني، أو من أي جهاز صراف آلي يحمل علامتي فيزا أو بلس، كما يمكن استخدام البطاقة في الحجوزات والسفر، والتسوق عبر الملايين من نقاط البيع التي تقبل بطاقات فيزا حول العالم.

6. إطلاق خدمة التواصل الالكتروني

قامت إدارة الشركة خلال العام 2013 بإطلاق خدمة التواصل الكتروني الأمن مع أعضاء مجلس الإدارة بما يتيح لهم الدخول إلى هذه الخدمة وتحميل الوثائق المتعلقة باجتماعات المجلس ولجانه بصورة أمنة، علاوة على الإطلاع على محاضر الاجتماعات السابقة والوثائق الأخرى ذات ا لصلة. كما تشمل الخدمة مكتبة تحوي آخر القرارات والقوانين والتشريعات والسياسات الداخلية ذات الصلة بالحوكمة.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2013

الانجازات الداعمة

أ. المسؤولية الاجتماعية

1. مسابقة سوق دبي المالي للأسهم

نظم سوق دبي المالي الدورة الحادية عشرة لمسابقة سوق دبي المالي السنوية للأسهم بمشاركة ما يزيد على 2400 من طلاب المدارس والجامعات في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة. وشارك في الدورة الجديدة، التي استمرت قرابة الثلاثة أسابيع متسابقون من 36 مؤسسة تعليمية، منها 22 جامعة ومعهداً و10 مدارس. ويذكر أن تسعا من بين المؤسسات المشاركة في المسابقة تشارك لأول مرة من بينها جامعتان من خارج الدولة هما جامعة قطر، وجامعة الأمير محمد بن فهد من المملكة العربية السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورات العشر السابقة اجتذبت ما يزيد على 18,744 طالب وطالبة يمثلون ما يقارب 40 مؤسسة تعليمية. ويحصل كل متسابق على مبلغ افتراضي قدره مليون درهم كمبلغ استثمار أولي يمكنه استغلاله في بيع وشراء الأوراق المالية المدرجة في سوق دبي المالي خلال ساعات التداول، ووفق الأسعار السائدة في السوق والمتوفرة عبر موقعه الالكتروني.
وقد أثبتت مسابقة سوق دبي المالي للأسهم خلال السنوات الإحدى عسرة الماضية أنها المبادرة المالية التعليمية الأكثر شعبية بين طلاب المدارس والجامعات، خاصة وأن هذه المسابقة تعد فرصة للطلاب لتعزيز قدراتهم واستعراض مواهبهم. وتعكس المسابقة إدراك سوق دبي المالي للحاجة المتزايدة إلى نشر ثقافة الاستثمار بين الأجيال الجديدة وتطوير مهارات وقدرات الطلاب باعتبار ذلك أحد مرتكزات تنمية وتطوير الكوادر البشرية في الإمارات العربية المتحدة.

2. برنامج التدريب الصيفي

في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية والمساهمة في بناء وتطوير الكادر الوطني وتفعيل دور الشباب في المجتمع، نظم سوق دبي المالي بنجاح برنامج التدريب الصيفي للطلاب المواطنين لعام 2013، بمشاركة 25 طالباً وطالبة يمثلون عدة مدارس وجامعات في الإمارات العربية المتحدة، حيث تم تدريبهم على مدى 4 أسابيع ابتداء من 30 يونيو وحتى 25 يوليو 2013 بمعدل 6 ساعات عمل يومياً. وقد اشتمل البرنامج على العديد من المساقات التدريبية المتعلقة بسوق المال ومنها الوساطة وتكنولوجيا المعلومات وبحوث السوق، كما شارك المتدربون في مسابقة سوق دبي المالي للأسهم.

ويأتي حرص سوق دبي المالي على تنظيم برنامج التدريب الصيفي بصورة منتظمة في ضوء النجاح الكبير الذي يحققه البرنامج في تحقيق الأهداف المرجوة منه عاماً تلو الآخر. وقد حصل المشاركون على مكافآت مالية بالإضافة إلى شهادات التقدير.

3. تأهيل الخريجين المواطنين للعمل في مجال علاقات المستثمرين

أطلق سوق دبي المالي في إطار مبادرة مشتركة مع ناسداك دبي وجمعية علاقات المستثمرين البرنامج الأول من نوعه لتأهيل الخريجين المواطنين للعمل في مجال علاقات المستثمرين. ويهدف البرنامج إلى تعريف الخريجين الإماراتيين باختصاص علاقات المستثمرين، والى توفير المهارات الأساسية التي تتيح للطلبة بدء مسيرتهم المهنية ضمن هذا الاختصاص.

وفي هذا الإطار فقد وقع الاختيار على ستة من خريجي التمويل من ثلاث جامعات في دولة الإمارات للمشاركة في البرنامج، والذي أتاح لهم فترة تدريب عملي ضمن أقسام علاقات المستثمرين لدى عدد من أبرز الشركات المدرجة في الدولة. وبالإضافة إلى فترة التدريب العملي تمكن الطلاب من حضور ثماني جلسات تدريب تتناول مواضيع مختلفة ضمن اختصاص علاقات المستثمرين، قدمتها مجموعة من أبرز شركات الخدمات المالية.

4. افتتاح قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية في الإمارات

تم افتتاح قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية بالإمارات وهي القاعة الرابعة التي يدعمها السوق ضمن مبادراته التعليمية الرائدة بين أسواق المال على المستوى الإقليمي. وتعد هذه القاعة هي أحدث إضافة إلى سلسلة القاعات التعليمية التي تعكس الدور الرائد لسوق دبي المالي في هذا المجال حيث سبق وأن أطلق السوق أولى مبادراته في هذا الشأن بافتتاح قاعة التداول التعليمية بكلية دبي للطلاب أوائل العام 2012، إضافة إلى دعم القاعات التعليمية في جامعة الشارقة للطلاب والطالبات بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع، والتي حققت جميعها نجاحاً فائقاً وحظيت بترحيب وإشادة الطلاب والمشرفين عليهم لما تمثله من فوائد عديدة على صعيد نشر الثقافة المالية ومزج الجوانب الدراسية بالواقع العملي.

ويأتي هذا التطور في إطار التزام سوق دبي المالي الراسخ بالمسؤولية إزاء المجتمع، والحرص على تعزيز العملية التعليمية من خلال ربط الدراسة النظرية بالتجربة العملية وإتاحة الفرصة للطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية. وتمثل القاعة التعليمية نموذجاً مصغراً من قاعة التداول الرئيسية لسوق دبي المالي، وتضم شاشة عرض توضح حركة التداول، وشريطاً متحركاً لعرض الأسعار يبث من خلاله السوق حركة التداول بصورة فورية من خلال ارتباطه إلكترونياً بمحرك التداول في سوق دبي المالي.

ب. تطوير الموارد البشرية

1. تدشين برنامج إعداد القادة

دشن سوق دبي المالي خلال عام 2013 عددا من المشروعات الحيوية والفعالة من أبرزها برنامج إعداد القادة لتطوير وتأهيل الكوادر القيادية في سوق دبي المالي، وتدريب 60٪ من الموظفين بمعدل 32 ساعة تدريبية لكل موظف لتنمية قدراتهم ورفع كفاءتهم، ومن ثم تحويلها إلى سياسات تخدم التطلعات المستقبلية للموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك تم توفير 3 منح دراسية للموظفين بالتعاون مع جامعة حمدان بن محمد الالكترونية لاستكمال دراسة الماجستير في التطوير المؤسسي لإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة والقادرة على مواجهة تحديات العمل ومتطلباته.

ت. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام 2013 بالمهام التالية:

1. معايير السوق

1.1. قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بتصنيف ودراسة ومراجعة ما ورد إليها من المقترحات والملاحظات التي اسفرت عنها جلسة الاستماع التي عقدت في 6 مارس 2013، وراجعت الصيغة الأولية للمعيار في ضوئها، تمهيداً لإصداره في صيغته النهائية.

1.2. بدأت الهيئة الدراسات التمهيدية لإصدار معيار سوق دبي المالي للتحوط من مخاطر الاستثمار والتمويل، بعد أن حددت المجالات ذات الأولوية والحيوية لنشاط السوق، والتي سوف تصدر فيها المزيد من المعايير.

2. الرقابة الشرعية

2.1. قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية في نهاية كل ربع من العام، وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

3. الفتاوى

3.1. قامت الهيئة بالتعليق على كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام سواء من قبل إدارة السوق أو الواردة من المستثمرين.

4. تصنيف الشركات المدرجة

4.1. قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المدرجة من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم.

5. احتساب الزكاة لعام 2012

5.1. قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بالسوق عن عام 2012 والتي قام بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً للميزانية الزكوية للسوق ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي عقدت خلال العام 2013.

6. احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2012

6.1. قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الاجمالي غير المتوافق مع الشريعة لعام 2012.

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2013

"ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال هذا العام بنسبة 229.1٪ لتبلغ حوالي 159.9 مليار درهم مقارنة مع 48.6 مليار درهم سجلت خلال العام الماضي."

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي في نهاية عام 2013 ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 107.7٪ ليبلغ 3369.8 نقطة مقابل 1622.5 نقطة في نهاية العام 2012. وعلى صعيد أداء القطاعات المدرجة في السوق، فقد ارتفعت مؤشرات سبعة قطاعات من بين القطاعات التسعة الممثلة في السوق، كان أعلاها مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية الذي ارتفع بنسبة 169.2٪، تلاه مؤشر قطاع البنوك ومؤشر قطاع العقارات والإنشاءات اللذان ارتفعا بنسبة 120.6٪ و108.2٪ على التوالي. وفي المقابل انخفض مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية ومؤشر قطاع التأمين بنسبة 9.9٪ و 7.2٪ على التوالي.

المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2013

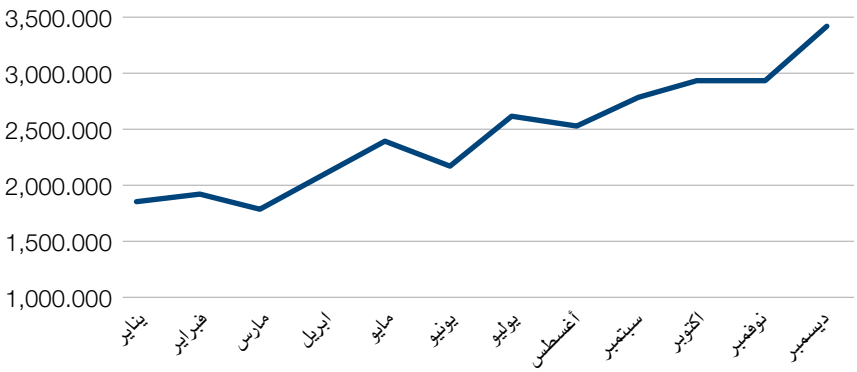

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد ارتفعت في نهاية هذا العام بنسبة 42.7٪ لتبلغ نحو 259.6 مليار درهم مقارنة مع 181.9 مليار درهم سجلت في نهاية العام الماضي. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال هذا العام بنسبة 229.1٪ لتبلغ حوالي 159.9 مليار درهم مقارنة مع 48.6 مليار درهم سجلت خلال العام الماضي، وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 214.3٪ ليبلغ 127.2 مليار سهم خلال هذا العام مقابل 40.5 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 115.3٪ ليبلغ نحو 1.3 مليون صفقة مقابل 621.4 ألف صفقة نفذت خلال العام الماضي.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في أحجام التداول، فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات على الجزء الأكبر من قيمة التداولات في السوق وسجل نحو 70.9 مليار درهم وبنسبة 44.3٪ من إجمالي قيمة التداولات، تلاه في المرتبة الثانية قطاع البنوك بواقع 31.6 مليار درهم وبنسبة 19.8٪، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بحجم تداول مقداره 27.3 مليار درهم وبنسبة 17.1٪ ثم قطاع النقل بتداول مقداره 12.4 مليار درهم وبنسبة 7.7٪، فقطاع الخدمات بتداول 8.6 مليار درهم وبنسبة 5.4٪، ثم قطاع التأمين بتداول 4.8 مليار درهم وبنسبة 3٪، فقطاع الاتصالات بتداول 4.2 مليار درهم وبنسبة 2.6٪، واستحوذت باقي القطاعات على أحجام التداول المتبقية، كما يشير الرسم الموضح أدناه.

توزيع قيمة التداولات خلال عام 2013 حسب القطاعات

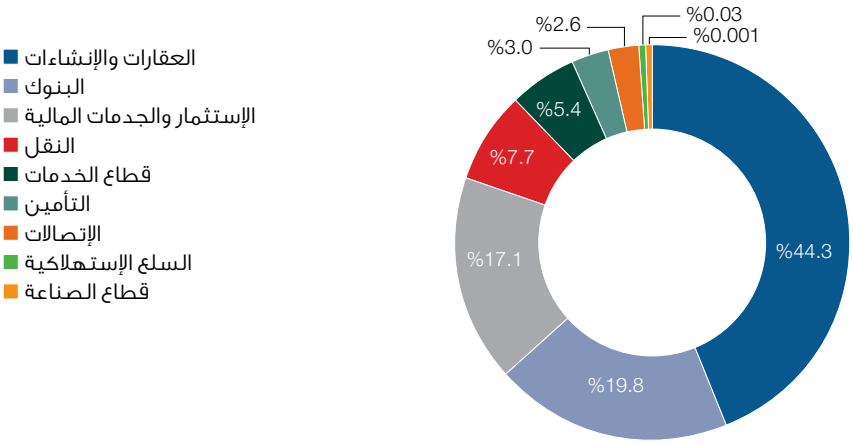

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق، فقد بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال هذا العام نحو 69 مليار درهم لتشكل ما نسبته 43.1٪ من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة نحو 67.3 مليار درهم لتشكل ما نسبته 42.1٪ من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال هذا العام نحو 1.7 مليار درهم.

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2013 حسب فئات الجنسية

	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
العرب	34,925,065,180	34,520,985,199	404,079,981
الخليجيون	11,940,537,893	12,566,491,522	(625,953,629)
جنسيات أخرى	22,109,989,988	20,194,693,502	1,915,296,486
إجمالي تداولات الأجانب	**68,975,593,060**	**67,282,170,222**	**1,693,422,838**
الإماراتيون	90,906,444,632	92,599,867,470	(1,693,422,838)
المجموع	**159,882,037,692**	**159,882,037,692**	**0**

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسساتيين خلال عام 2013 حوالي 38.3 مليار درهم لتشكل ما نسبته 24٪ من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة حوالي 37.5 مليار درهم لتشكل ما نسبته 23.5٪ من إجمالي قيمة التداول، وبذلك بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى السوق نحو 790.2 مليون درهم.

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2013 حسب نوع المستثمر

	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
الاستثمار المؤسسي	38,330,063,681	37,539,885,745	790,177,936
الأفراد	121,551,974,012	122,342,151,947	(790,177,936)
المجموع	**159,882,037,692**	**159,882,037,692**	**0**

تقرير الحوكمة لعام 2013

1. ممارسات حوكمة الشركة

تواصل إدارة الشركة تطبيق قواعد الحوكمة المنصوص عليها في القرار الوزاري 518 لسنة 2009 على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقا من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة وبما يحقق حماية وتعزيز قيمة حقوق المساهمين من خلال:

- انتخاب مجلس الإدارة الجديد بطريقة الاقتراع السري التراكمي بتاريخ 2013/04/16 بما يتوافق مع متطلبات القانون والتزام المجلس بالمهام المنصوص عليها في القرار الوزاري والنظام الأساسي للشركة.
- التزام مجلس الإدارة بعقد 6 اجتماعات خلال العام وفقا للمواقيت المعتمدة.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2013 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح عن تداولاتهم وتداولات أقاربهم من الدرجة الأولى على سهم الشركة.
- عقد 4 اجتماعات للجنة التدقيق و5 اجتماعات للجنة الترشيحات والمكافآت واجتماعين للجنة الاستثمار وتنفيذ المهام المناطة بها ورفع تقرير خطي لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية الربع سنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.
- مراجعة المجلس للائحة صلاحيات الإدارة التنفيذية واعتمادها.
- الاستمرار بتطوير مهارات وخبرات أعضاء المجلس من خلال الندوات وورش العمل التي ينظمها السوق مثل ورشة العمل "منتدى سوق دبي المالي الثاني حول الاكتتابات العامة" التي عقدت بتاريخ 2013/11/19، وتم فيها مناقشة مراحل التحول إلى شركة مساهمة عامة ومتطلبات الحوكمة والعلاقة مع المستثمرين.
- مراجعة مجلس الإدارة لدليل الحوكمة وقواعد إقراض وإقتراض الأوراق المالية ونظام الافصاح والشفافية ونظام الوسطاء والتداول والسلوك المهني وسياسة المكافأة السنوية بتاريخ 2013/12/15 واعتماد الأنظمة والسياسات الأخرى المنظمة للعمل خلال العام.
- إطلاق خدمة التواصل الالكتروني الآمن مع أعضاء مجلس الإدارة بما يتيح لهم الدخول إلى هذه الخدمة وتحميل الوثائق المتعلقة باجتماعات المجلس ولجانه بصورة أمنة، علاوة على الإطلاع على محاضر الاجتماعات السابقة والوثائق الأخرى ذات الصلة. كما تشمل الخدمة مكتبة تحوي آخر القرارات والقوانين والتشريعات والسياسات الداخلية ذات الصلة بالحوكمة.

2. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2013

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالمادة 17 من قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2000 بشأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع وبالسياسة المتبعة بشأن تعاملاتهم بسهم الشركة، والواردة في إجراءات الرقابة ودليل الحوكمة للشركة من خلال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والتقيد بفترة الحظر المنصوص عليها في المادة 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية. كما يلتزم أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن تعاملاتهم وتعاملات أقربائهم من الدرجة الأولى.

ووفقاً لإفادة أعضاء مجلس الإدارة في يناير 2014، فإن التداولات كانت على النحو التالي:

- محمد حميد المري:
  اجمالي قيمة عمليات البيع: 12,125 درهم.
  اجمالي قيمة عمليات الشراء: 12,300 درهم.

وعلاوة على السياسة المعتمدة بخصوص تعاملات أعضاء مجلس الإدارة، تعتمد الشركة سياسة لتعاملات الموظفين على أسهم الشركات المدرجة في السوق (شاملا سهم الشركة) حيث بموجب القرار الإداري رقم 6 لسنة 2012 الصادر من إدارة الشركة، يعامل موظف سوق دبي المالي معاملة المطلعين في الشركات المدرجة، ويقع على عاتق جميع الموظفين تزويد إدارة الموارد البشرية برقم المستثمر الخاص بهم وأبنائهم القصر وعلى الموظف الراغب بالتداول (بنفسه أو بواسطة غيره)، تعبئة نموذج خاص معد لذلك يقوم بتقديمه إلى إدارة رقابة التداول للموافقة عليه والتي تقوم بدورها بالتأكد من خلو الطلب من الموانع القانونية ولا سيما فترة الحظر على التداول.

تقرير الحوكمة لعام 2013

وقد تم تحديد فترة حظر التداول وفقا للمادة رقم 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية على النحو التالي:

- قبل عشرة (10) أيام عمل من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شانها أن تؤثر على سعر السهم صعودا أو هبوطا إلا إذا كانت المعلومة ناتجة عن أحداث طارئة ومفاجئة.
- قبل خمسة عشر (15) يوما من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية لحين الإفصاح عن البيانات المالية.

ويسمح لموظفي الشركة بالتداول بيعا وشراء على سهم الشركة لمدة 30 يوم فقط بعد كل فترة حظر دون الإخلال بالمادتين رقم (14) و(17). وتم توجيه شركات الوساطة برفض تنفيذ صفقات الموظفين دون الحصول على الموافقات اللازمة من رقابة السوق.

3. تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي من 7 أعضاء عملا بأحكام المادة (20) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

الاسم	الصفة	الاستقلالية	تنفيذي / غير تنفيذي	تاريخ الانتخاب الاول	فترة العضوية من تاريخ الانتخاب الأول لغاية 2013/12/31
*عيسى عبدالفتاح كاظم	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	تنفيذي	2007/01/16	سبع سنوات
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2007/01/16	سبع سنوات
عبدالجليل يوسف درويش	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	ثلاث سنوات وثمانية أشهر
ماجد سيف الغرير	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2013/04/16	ثمانية أشهر
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	ثلاث سنوات وثمانية أشهر
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	ثلاث سنوات وثمانية أشهر
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	ثلاث سنوات وثمانية أشهر

*بموجب المرسوم الصادر من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بتاريخ 2013/10/22 فقد تم تعينه رئيساً لمجلس الإدارة .

جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات المطلوبة لتولي مناصبهم وهي على النحو التالي:

عيسى عبد الفتاح كاظم

يشغل سعادة/ عيسى عبد الفتاح كاظم منصب محافظ مركز دبي المالي العالمي، رئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة وشركة سوق دبي المالي.

وقد بدأ سعادة/ كاظم حياته العملية في العام 1988 في وظيفة محلل أول بإدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومن ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي كمدير لإدارة التخطيط والتطوير في العام 1993. وقد تم تعيين سعادة كاظم مديراً عاماً لسوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006.

يحمل سعادة/ كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونج، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كـو الأمريكية.

يشغل سعادة كاظم أيضاً عدداً من المناصب الرئيسية، ومنها عضو مجلس الإدارة الأعلى لمركز دبي المالي العالمي، رئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي، رئيس مجلس إدارة DIFC للإستثمارات وعضو مجلس دبي الإقتصادي، كما أنه عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي، وعضو مجلس إدارة في بنك نور وعضو مجلس إدارة معهد روتشستر للتكنولوجيا، عضو مجلس إدارة ناسداك او ام اكس، عضو مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الالكترونية، عضو مجلس إدارة شركة اتصالات وعضو مجلس الإدارة والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

راشد حمد الشامسي

يشغل السيد راشد الشامسي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي منذ العام 2007. ويعد السيد الشامسي الشريك المؤسس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة في العام 1982.

كما ويشغل/شغل السيد الشامسي الوظائف التالية:

- عضو مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش م ع).
- عضو مجلس إدارة ناسداك دبي.
- العمل في مجال تسويق وتوزيع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.
- مدير عام مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من 2002 إلى 2008 وقد رأس خلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشروعات المشتركة والشركات التابعة لإمارات.
- عضو سابق بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي من 1991 إلى 1997.
- عضو سابق بمجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.
- رئيس تنفيذي سابق لشركة سما دبي العقارية، احدى الشركات التابعة لدبى القابضة.

عبد الجليل يوسف درويش

خبير مصرفي ورجل أعمال، شغل في السابق المناصب التالية:

- الرئيس التنفيذي لبنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود، الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود.
- رئيس مجلس إدارة شركة إتش أس بي سي الشرق الأوسط للتمويل المحدودة.
- عضو مجلس إدارة إتش أس بي سي للخدمات المالية (الشرق الأوسط) المحدودة.
- نائب رئيس مجلس إدارة معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.
- رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي.

ويشغل حالياً المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة مشاريع الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة الهئية العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية.
- عضو مجلس إدارة وأمين الصندوق، غرفة تجارة وصناعة دبي.
- عضو مجلس دبي الإقتصادي.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالشارقة.
- عضو مجلس إدارة سوق دبي المالي.
- عضو مجلس إدارة بنك أم القيوين الوطني.
- عضو مجلس أمناء جامعة دبي.

محمد حميد المري

خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن 20 عاماً في القطاع الحكومي والخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين، ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي سنة2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات بالعين سنة 1990. ويشغل/شغل السيد المري الذي بدأ حياته المهنية موظفا بدائرة الأراضي والأملاك سنة 1986 الوظائف التالية:

- مساعد المدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان اعتباراً من أغسطس 2009.
- شريك في شركة فارس وشركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية من سنة 1995.
- عضو مجلس إدارة تكافل الامارات ش.م.ع منذ ابريل 2012 م.
- مدير الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات من يونيو – 2006 أغسطس 2009.
- مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات من مارس – 2005 يونيو 2006.
- عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي في الفترة بين ديسمبر 2005 إلى ابريل 2008.
- مدير إدارة الشئون المالية والإدارية بدائرة الأراضي والأملاك من نوفمبر 2000 إلى مارس 2005.

وعلى الصعيد المهني، يتمتع السيد المري بالعضويات التالية:

- محاسب قانوني مرخص منذ 1990.
- عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات من سنة 1997.
- عضو ندوة الثقافة والعلوم بدبي منذ التأسيس.
- حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لانجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي.
- حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة.
- ممارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه.
- حاصل على دبلوم ممارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.

عادل عبد الله الفهيم

شغل السيد الفهيم العديد من المناصب الإدارية في حكومة دبي، وهو حاصل على عدد من الشهادات الأكاديمية والمهنية مثل درجة البكالوريوس في التجارة، محاسب قانوني معتمد، مستشار مالي معتمد، مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق، ومكافح اختلاسات معتمد. ويتمتع السيد عادل الفهيم بخبرة عملية طويلة في المجال الاقتصادي والمالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون.

تقرير الحوكمة لعام 2013

وهو حائز علي جائزة المفكر المالي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2012)، كما حصد جائزة الشخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة في القطاع الاقتصادي للتدقيق والرقابة (2013)، كما أن له مقالات ودراسات تناقش أهم الاحداث الاقتصادية الحيوية والمؤثرة للتطورات الاقتصادية على مستوى العالم.

ويشغل/شغل السيد الفهيم الوظائف/المناصب التالية:

- عضو اللجنة العليا بحكومة دبي لبرنامج تطوير وأتمته الموازنة العامة.
- عضو لجنة حكومة دبي للتخطيط المالي.
- عضو مجلس إدارة سوق دبي المالي.
- نائب الرئيس التنفيذي لمطارات دبي للشؤون المالية.
- مدير إدارة التدقيق الداخلي في دائرة المالية في ديوان سمو الحاكم – حكومة دبي.
- نائب مدير إدارة رقابة الأداء وتدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سمو الحاكم – حكومة دبي.
- المدير العام لجمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2000–2002).
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2002–2004).
- رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) – فرع الامارات (2006–2007).
- النائب الأول للرئيس بمجلس إدارة جمعية مكافحي الاختلاسات المعتمدين دولياً بالولايات المتحدة – فرع الإمارات.
- عضو لجنة قيد مدققي الحسابات بالدولة وأمين السر العام.
- ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في لجنة دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة الالكترونية (AGCC E-Commerce Committee).
- محكم وخبير مالي معتمد بفئة معاونو القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي.

وعلى الصعيد المهني فهو حاصل على عضوية في العديد من الجمعيات المهنية أهمها:

- عضو مجمع المحاسبون القانونيون الأمريكي (CPA).
- مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة (CFE).
- مستشار مالي معتمد من كندا (CFC).
- مُدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL).
- عضو مؤسس لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونين.
- عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني.
- جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة).
- معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة).
- الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة).
- جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي.
- مجمع المستشارين الماليين كندا.

علي راشد المزروعي

من موقعه الحالي كمدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري والمزروعي، التي تأسست عام 1968 في دبي كمجموعة استثمارات عامة فصارت احدى أوائل الروافد الفعالة للنهضة بدولة الامارات العربية المتحدة. يضطلع السيد / علي المزروعي بالمهام المالية والإدارية المتعلقة بالانشطة التجارية والعقارية والصناعية والسياحية للمجموعة.

تولى السيد / علي المزروعي العديد من المهام الوظيفية إبان فترة عملة لدى مجموعة سيتي بنك في دبي منذ عام 2000 ولغاية 2007 منها مدير قسم الحسابات التجارية، ورئيس قسم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا، ونائب رئيس قسم الإدارة المالية.

كما يشغل السيد / علي المزروعي منصب عضو مجلس إدارة سوق دبي المالي وعضو مجلس إدارة شركة الصكوك الوطنية وعضو مجلس إدارة شركة الإمارات للإستثمار والتنمية (ش م خ).

حصل السيد / علي المزروعي على بكالوريوس "إدارة أعمال" من الجامعة الأمريكية بدبي وعلى ماجستير "إدارة الأعمال" من جامعة ساوثرن نيو هامبشاير الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

ماجد سيف الغرير

يشغل السيد ماجد سيف الغرير منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الغرير، والتي تعد إحدى كبرى المجموعات العائلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتغطي مجموعة واسعة من الأعمال في قطاعات متنوعة بما فيها الصناعية والعقارية وتجارة التجزئة.

ويشغل السيد الغرير منصب رئيس مجلس الإدارة في شركة "دريك أند سكل إنترناشيونال"، كما أنه عضو في مجلس إدارة كل من "شركة الاسمنت الوطنية" و"سوق دبي المالي" و"ناسداك دبي". وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيد ماجد الغرير عضو في "مجلس دبي الاقتصادي"، وهو أحد الهيئات الحكومية في إمارة دبي، كما أنه عضو ناشط في مؤسسات دولية مثل "المنتدى الاقتصادي العالمي".

وقد لعب السيد الغرير دوراً مساهماً في تشكيل "مجلس الشرق الأوسط لمراكز التسوق"، ويشغل فيه حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة، إضافة إلى "مجموعة مراكز التسوق في دبي".

وقد تم منح السيد ماجد الغرير جائزة "شخصية العام لقطاع أعمال الشباب" لعام 2004 في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس

وفقاً للمادة 33 والمادة 67 من النظام الأساسي للشركة ومع مراعاة أحكام المادة 118

من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 وتعديلاته والمادة رقم 7 من القرار الوزاري 518، تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية تعادل 10٪ من صافي الربح بعد خصم التكاليف والمصروفات والاحتياطي القانوني والتوزيع الأولي على المساهمين بنسبة 5٪ من رأسمال الشركة ويتم إقرارها في الجمعية العمومية العادية.

وقد حدد المجلس مقدار المكافأة في اجتماعه بتاريخ 2011/1/8 بمبلغ قدره 300 ألف درهم يصرف للعضو بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية. كما أقر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2012/2/26 وفق توصية لجنة الترشيحات والمكافآت بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة لكل عضو بمبلغ 15 ألف درهم وبدل حضور اللجان بمبلغ قدره 6 آلاف درهم للحضور الشخصي وآلفين درهم بدل حضور عبر الهاتف أو التصوير المرئي.

لن تكون هناك مكافآت مقترحة لمجلس الإدارة عن العام 2013.
تم خلال العام صرف المبلغ الإجمالي 786,000 درهم لبدلات الحضور موزعة على النحو التالي:

نوع الاجتماع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الاستثمار	المجموع
عيسى عبدالفتاح كاظم	90,000			12,000	**102,000**
راشد حمد الشامسي	90,000		30,000	12,000	**132,000**
عبدالجليل يوسف درويش	90,000				**90,000**
محمد حميد المري	90,000	24,000			**114,000**
*مصبح محمد القيزي	15,000		12,000	6,000	**33,000**
ماجد سيف الغرير	75,000		12,000	6,000	**93,000**
علي راشد المزروعي	90,000	24,000	30,000		**144,000**
عادل عبدالله الفهيم	60,000	18,000			**78,000**

*قبل انتخاب مجلس الإدارة الجديدة.

اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية

عقد مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي (6) اجتماعات خلال عام 2013 على النحو التالي:

الحضور الشخصي	تاريخ الاجتماع					
	2003/02/18	2013/05/08	2013/06/24	2013/07/21	2013/11/04	2013/12/15
عيسى عبدالفتاح كاظم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
راشد حمد الشامسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عبدالجليل يوسف درويش	✓	✓	✓	✓	✓	✓
محمد حميد المري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
*مصبح محمد القيزي	✓	-	-	-	-	-
*ماجد سيف الغرير	-	✓	✓	✓	✓	✓
علي راشد المزروعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
**عادل عبدالله الفهيم	✓	✓	✓	-	✓	✓

*قبل انتخاب مجلس الإدارة الجديد
**تغيب العضو لارتباطه بمواعيد أخرى مسبقاً (عذر مقبول).

المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

وفقا لقرارات مجلس الإدارة في اجتماعاته خلال العام الحالي، تم تفويض الإدارة التنفيذية بالمهام والاختصاصات التالية:

- تفويض الرئيس التنفيذي بتمثيل الشركة في المحاكم واعتماد توقيعه من الكاتب العدل لتوقيع الاتفاقيات بالإنابة عن رئيس مجلس الادارة لتيسير اعمال الشركة.
- اعداد دراسات جدوى بشأن مشاريع الشركة.
- إعداد السياسات واللوائح الداخلية المنظمة للعمل.
- اعتماد إجراءات العمل والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل.
- تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية.
- اعتماد صلاحية الشراء بالأمر المباشر حتى 50 ألف درهم لرئيس إدارة المشتريات والعقود و502 ألف درهم لرئيس قطاع الخدمات المؤسسية وحتى 500 ألف درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالممارسة حتى مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة حتى 5 مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- توقيع العقود المعتمدة حتى 5 مليون درهم من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية وحتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع اتفاقية تفاهم وتمثيل محدود وإيداع فرعي من صلاحية الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني.
- تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الايجارية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- اعتماد نتائج الجرد السنوي من قبل الرئيس التنفيذي.
- قرار التخلص من الأصول المهلكة دفتريا من الرئيس التنفيذي.

تقرير الحوكمة لعام 2013

- تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقا لمعطيات السوق من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع الغرامات/الجزاءات على شركات الوساطة من صلاحية رئيس القطاع المعني.
- إلغاء المخالفة الأولى من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس القطاع المعني وعن المخالفة الثانية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- تفويض الرئيس التنفيذي بإعفاء المستثمرين من رسوم الخدمات المقدمة لهم بموجب طلب يقدمه المستثمر بنسب محددة ووفقا لقيمة المعاملة.
- تفويض رئيس قطاع التقاص والتسوية والايداع من الاعفاء من رسوم المعاملات المستلمة من جهات عليا أو رسمية وفقا لتقدير رئيس قطاع التقاص والتسوية والايداع.
- الاستثمار في ودائع قصيرة المدى غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية شاملة كسر الوديعة قبل موعد الاستحقاق وفقا لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- الاستثمار في ودائع طويلة المدى حتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توجيه لجنة الاستثمارات الداخلية ووفقا لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- التوقيع على البيانات المالية المرحلية المراجعة من قبل الرئيس التنفيذي في حال عدم اكتمال نصاب المجلس بعد اعتمادها من لجنة التدقيق.
- صلاحية التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية حتى 50 مليون درهم ضمن الإدارة التنفيذية.
- تجديد التسهيلات المصرفية غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- الموافقة على مناقلة المخصصات المالية بين بنود الموازنة من اختصاص الرئيس التنفيذي.

تتكون الإدارة التنفيذية العليا للشركة من (6) من كبار الموظفين التنفيذيين ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم.

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	*مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2013 (درهم)	مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2013 (درهم)
عيسى عبدالفتاح كاظم	**العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	1999/05/01	2,193,413.00	238,950.00	-
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس أول – رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	1999/06/01	874,450.00	107,370.00	-
حسن عبدالرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي – رئيس قطاع العمليات	1999/06/01	1,075,000.00	121,770.00	-
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس أول – رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي	1999/06/01	902,675.00	107,370.00	-
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي – رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	1999/06/01	962,479.00	121,770.00	-
فهيمة عبدالرزاق البستكي	نائب رئيس أول – رئيس قطاع تطوير الأعمال	2004/05/22	939,125.00	103,770.00	-

*يشمل بدل السيارة، بدل تكاليف تعليم الأبناء، تذاكر السفر، العلاوة السنوية.

**بموجب المرسوم الصادر من سمو حاكم دبي بتاريخ 2013/10/22 فقد تم تعيينه رئيسا لمجلس الإدارة، وكان يشغل منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لغاية صدور المرسوم المذكور حيث اصبح هذا المنصب شاغرا بعد ذلك وتبحث الشركة حاليا موضوع تعيين رئيس تنفيذي لها.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. وقد تم إجراء تلك المعاملات وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها بين الأطراف. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2013 ألف درهم
إيرادات استثمارية	5,161
مصروف فائدة	971

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال الفترة:

	2013 ألف درهم
مكافآت كبار أعضاء الإدارة العليا	
منافع قصيرة الأجل	7,971
معاشات وتأمينات اجتماعية	906
أعضاء مجلس الإدارة	
– مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	1,152
– بدل حضور اجتماعات للمجموعة	1,314
الأرصدة	
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	
الشركة الأم	
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	145,781
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	2,720
أطراف أخرى ذات علاقة	
مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية	265,378
صناديق مدارة (إيضاح 6)	244,499
أرصدة نقدية ومصرفية	68,561
ودائع استثمارية	647,468
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	
الشركة الأم	
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	2,329
قرض مساند	22,268
الطرف المسيطر المُطلق	
حكومة دبي	48,500

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي الصادرة في عام 2006، فقد تم طرح نسبة 20٪ من أسهم رأس المال بقيمة 1.600.000.000 درهم للاكتتاب العام لصالح حكومة دبي، وما زال منها مبلغ 48.5 مليون درهم مُستحق السداد إلى حكومة دبي. إن هذا الرصيد غير مُحمّل بأي ربح.

لقد تم تقديم القرض المساند من قبل الشركة الأم، بورصة دبي المحدودة، إلى ناسداك دبي المحدودة (إيضاح 1). إن القرض غير مضمون ويحمل فائدة وفقاً لسعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن (ليبور) لفترة 12 شهراً زائدةً نسبة 3.25٪ سنوياً، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة. تمثل المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية وديعة وكالة لدى منشأة حكومية.

4. مدقق الحسابات الخارجي

تعتبر شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) من أكبر الشركات العاملة في مجال الخدمات المهنية، وتتكون من شبكة شركات تعمل في 158 دولة، ويعمل لديها أكثر من 180,000 موظف ملتزمون بتقديم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. تأسست الشركة في الشرق الأوسط منذ أكثر من أربعين عام ولديها مكاتب في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والسعودية والإمارات واليمن، حيث يعمل بها أكثر من 2500 موظف. تدير الشركة عملياتها بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ ما يربو عن 30 عاما من خلال مكاتبها في أبوظبي ودبي والشارقة، والتي تضم مجتمعة أكثر من 700 شريك ومدير تنفيذي وموظف.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2013/02/06 وموافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2013/02/18 وموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 2013/04/16، فقد تم إعادة تعيين مدقق الحسابات برايس وترهاوس للدورة الثانية لعام 2013 وبأتعاب قدرها 183,500 درهم. PwC مدقق الحسابات منذ عام 2012، ولم يتم تعيين مدقق حسابات خارجي آخر لتقديم خدمات أخرى للشركة في العام 2013.

إضافة الى ذلك تم تعيين برايس وترهاوس مدقق حسابات خارجي لبورصة دبي (الشركة الأم) بأتعاب قدرها 120,000 درهم ولناسداك دبي لعام 2013 بأتعاب قدرها 130,000 درهم.

تقرير الحوكمة لعام 2013

5. لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2013/05/08، على النحو التالي:

- محمد حميد المري – رئيس اللجنة
- علي راشد المزروعي – عضواً
- عادل عبدالله الفهيم – عضواً

و جميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية. وبموجب القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 والمهام الموكلة لها، قامت لجنة التدقيق بالمهام التالية:

1. تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله بتاريخ 2013/02/06. والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.

2. مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، حيث ركزت على:
   - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة.
   - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
   - افتراض استمرارية عمل الشركة.
   - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها الهيئة.
   - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
3. الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية والسنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.
4. مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع/إدارة لسوق دبي المالي وناسداك دبي بتاريخ 6/2/2013 ومتابعة الانجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.
5. مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها.
6. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية ودائرة الرقابة المالية ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.
7. مراقبة الأدوات التي تم وضعها والتي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الالكتروني: whistleblower@dfm.ae الهاتف: 5665 305 4 971+، الفاكس: 5584 305 4 971+ وتخصيص موظفين للتقارير السرية.
8. مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

عقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات خلال عام 2013 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

الحضور الشخصي	تاريخ الاجتماع			
	2013/02/06	2013/04/29	2013/07/15	2013/10/23
محمد حميد المري	✓	✓	✓	✓
*عادل عبدالله الفهيم	✓	✓	✓	-
علي راشد المزروعي	✓	✓	✓	✓

*تغيب العضو لارتباطه بمواعيد أخرى مسبقاً (عذر مقبول).

6. لجنة الترشيحات والمكافآت

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة بتاريخ 2013/05/08 حيث تضم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:

- راشد حمد الشامسي – رئيس اللجنة
- ماجد سيف الغرير – عضوا
- علي راشد المزروعي– عضوا

ووفقاً للقرار الوزاري رقم 518 والمهام الموكلة لها فقد قامت اللجنة بالتالي:

- مراجعة قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2013/03/18.
- مراجعة والتأكد من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لعام 2013 من خلال نموذج يعبأ من قبل العضو المستقل ويوقع عليه.
- اعتماد بعض سياسات الموارد البشرية شاملا جدول الرواتب الجديد والمنافع وفقا لتقييم الشركة المستقلة.
- التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة.
- مراجعة نتائج تقييم الأداء الوظيفي واعتماد العلاوة الدورية عن عام 2012.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وسياسة التدريب بتاريخ 11/03/2013.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ٥ اجتماعات خلال عام 2013 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

الحضور الشخصي	تاريخ الاجتماع				
	2013/03/11	2013/03/18	2013/03/25	2013/06/12	2013/12/15
راشد حمد الشامسي	✓	✓	✓	✓	✓
علي راشد المزروعي	✓	✓	✓	✓	✓
*مصبح محمد القيزي	✓	-	✓	-	-
*ماجد سيف الغرير	-	-	-	✓	✓

*قبل انتخاب مجلس الإدارة الجديد. وتغيب العضو لارتباطه بمواعيد مسبقا.

7. نظام الرقابة الداخلية

أ. إقرار مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فعاليته وذلك من خلال إدارة الرقابة الداخلية والتي تقوم بدورها وفقاً للمعيار رقم 2060 من المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا بتقديم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأهداف، صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الإنجازات المتعلقة بالخطة الموضوعة، تقييم لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

ب. آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتبع إدارة الرقابة الداخلية من النواحي الإدارية إلى الإدارة العليا للشركة ومن النواحي الوظيفية إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلا فى الآتي:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة بالتوافق مع الخطة الإستراتيجية للشركة.
- قيام الإدارة بعمل التحديثات اللازمة على دليل الإجراءات والميثاق ليتوافقا مع احدث المعايير الدولية الصادرة وتمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع/ إدارة/قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر المرتفعة وتتم مناقشتها مع الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كلّ عملية تدقيق، يصدر تقرير عن عمليات التدقيق على الإدارات المختلفة تُعرض فيه أهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته ونتائجه وتقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة وكذا تقييم شامل للقطاع أو للإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم.
- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والمتابعة والإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الإدارة المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لكل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي خلال العام ، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية للشركة المعنية واتخاذ التوصيات أو القرارات المناسبة.
- تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة بنسبة تجاوزت 84٪ شملت الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، إجراءات العمل وامن المعلومات والمخاطر.
- قامت الإدارة برفع 41 توصية تم الاتفاق عليها مع القطاعات المختلفة التي خضعت للتدقيق خلال العام 2013 سواء كان لسوق دبي المالي أو ناسداك دبي الأمر الذي ساهم في رفع مستوى بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر وذلك بما يتماشى وتعريف نشاط التدقيق الداخلي الرامي إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة والى حملة الأسهم فيها من خلال مساهمته في تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيها.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقا للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.
- قيام إدارة الرقابة الداخلية بعمل تقارير عن تأكيدات الجودة خلال العام للتحقق من مدى كفاءة مهمات التدقيق التي تم انجازها ومن توافر الملفات الدائمة والمؤقتة لكل مهمة وفق ما تتطلبه المعايير الدولية.
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، دائرة الرقابة المالية، ومدققي الجودة.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص علية بميثاق عمل الإدارة.
- مراقبة قنوات الاتصال التي تم تخصيصها للتقارير السرية.
- إعداد تقرير الحوكمة لعام 2013 في ضوء ما نص علية القرار الوزاري رقم 518 والصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع.

تقرير الحوكمة لعام 2013

تتشكل إدارة الرقابة الداخلية من 4 موظفين مؤهلين على النحو التالي:

الاسم: اسمه سعيد لوتاه
المسمى الوظيفي: نائب رئيس – أمين سر مجلس الإدارة ورئيس إدارة الرقابة الداخلية.

المؤهلات:

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder – جامعة RIT مايو 2011.
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008.
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA مايو 2004.
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001.
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000.
- عضو في AAA.
- عضو في ICSA Gulf Forum.

وإدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

- **رضا فاروق شحاته:** نائب مدير – قسم الشريعة/الرقابة الداخلية ويحمل شهادة CIB 2013، وشهادة CFC و2012 CRMA، دبلوم دراسات عليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003 وبكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998.

- **محمد أحمد العساله:** ضابط امتثال/الرقابة الداخلية ويحمل شهادة CRMA 2012، ACCA 2009 وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

- **فرح هاني العناني:** مدقق أول – الرقابة الداخلية، تحمل شهادة CPA 2010، وبكالوريوس محاسبه من الجامعة الاردنية 2007.

تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.

لم تتعرض الشركة لأية مخاطر جوهرية خلال عام 2013. ولكنه ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي قد تتعرض لها الشركة من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطر من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر وكذلك التوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك.

8. لم ترتكب الشركة أية مخالفات خلال العام 2013 أو الأعوام السابقة.

9. مساهمة الشركة خلال العام 2013 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

البرامج التعليمية:

- تدشين قاعة التداول التعليمية في الجامعة الأمريكية في دبي في شهر ابريل.
- تنظيم الدورة الحادية عشرة لمسابقة سوق دبي المالي للأسهم للطلبة بمشاركة 2483 طالبا وطالبة و38 جهة تعليمية خلال الفترة من 22 ابريل إلى 6 مايو 2013.
- تنظيم مسابقة الأسهم الصيفية لطلاب التدريب الصيفي في سوق دبي المالي بمشاركة 18 متدربا خلال الفترة من 21 إلى 29 يوليو 2013.

توفير خدمات مجتمعية:

- تدشين حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع هيئة الصحة بدبي في شهر مايو.
- تدشين اليوم الصحي للموظفين وشركاء السوق في شهر مايو.
- رعاية جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في شهر يوليو.
- تنظيم حملة كسوة مليون طفل محروم حول العالم في شهر يوليو.
- تنظيم محاضرات مجانية: إعداد وتنظيم مستمر لورش عمل ومحاضرات فنية ومالية مجانية لطلبة الكليات والجامعات بمجموع 51 محاضرة بمشاركة 1800 طالبا من مجموع 51 كلية وجامعة خلال عام 2013.
- التبرع بالأثاث القديم والأجهزة الإلكترونية للمؤسسات الخيرية في شهر أغسطس.

10. معلومات عامة

أ. سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2013

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم)	ادني سعر خلال الشهر (درهم)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم)	مؤشر السوق (رقم قياسي)	مؤشر القطاع (رقم قياسي)
يناير	1.31	1.02	1.28	1887.59	1785.06
فبراير	1.28	1.17	1.21	1927.1	1723.22
مارس	1.22	1.06	1.06	1829.24	1621.24
ابريل	1.26	1.05	1.25	2135.4	2084.18
مايو	1.65	1.22	1.63	2366.79	2465.36
يونيو	2.14	1.63	1.71	2222.57	2428.28
يوليو	2.08	1.71	2	2588.53	3202.72
أغسطس	2.18	1.72	1.8	2523.13	2985.51
سبتمبر	2.09	1.47	2.05	2762.5	3268.3
أكتوبر	2.39	2	2.33	2922.18	3784.92
نوفمبر	2.35	2.09	2.25	2945.91	3875.53
ديسمبر	2.51	2.24	2.47	3369.81	4132.51

ب. تطور مؤشر سهم الشركة مقارنة مع مؤشر السوق

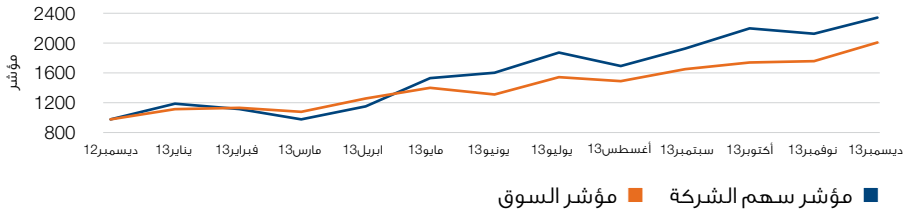

ت. تطور مؤشر سهم الشركة مقارنة مع مؤشر قطاع الخدمات المالية

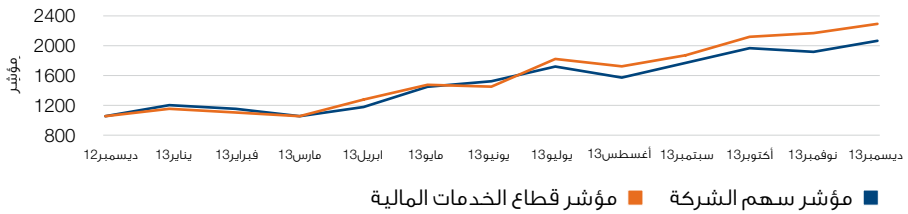

تقرير الحوكمة لعام 2013

د. توزيع ملكية المساهمين وفقا لنتيجة التداولات ليوم 2013/12/31 والتسوية بتاريخ 2014/1/5 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي محلي، خليجي، عربي، وأجنبي:

الوصف		الجنسية	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	شركة	عربي	3,989,656	0.05
2	شركة	خليجي	62,413,059	0.78
3	شركة	أجنبي	198,395,591	2.48
4	شركة	محلي	6,816,025,120	85.20
5	حكومة	محلي	5,538,726	0.07
6	فرد	عربي	121,208,448	1.52
7	فرد	خليجي	17,619,109	0.22
8	فرد	أجنبي	97,968,128	1.22
9	فرد	محلي	676,842,163	8.46

ه. تمتلك بورصة دبي 6,370,000,000 سهم من أسهم الشركة بما نسبته 79.63٪.

ج. لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2013.

عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

2014/1/30

إصدار "معيار سوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الصكوك".

جاء اهتمام سوق دبي المالي بإصدار معياره الخاص بتملك وتداول الصكوك نظراً لما حققته الصكوك من قفزات نوعية من حيث التنوع والحجم والعوائد، حيث حازت على اهتمام المستثمرين في السوقين الإسلامي والعالمي. وفي سبيل صياغة المعيار الجديد، فقد عمدت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي إلى دراسة معايير الصكوك الموجودة حاليا، والفتاوى التي صدرت بشأنها من جهات الفتوى التي يعتد بها، ومن ثم أعدت الهيئة هذا المعيار الجديد.

المحتويـات

32 تقرير مدقق الحسابات المستقل
33 بيان المركز المالي الموحد
34 بيان الدخل الموحد
35 بيان الدخل الشامل الموحد
36 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
37 بيان التدفقات النقدية الموحد
38 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة سوق دبي المالي ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2013 وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تقتصر مسؤوليتنا على إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة استناداً إلى عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خاليةً من أي أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية الموحدة بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المُعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عام.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ مناسبٍ للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، تعبر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته، نفيدكم بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض التدقيق.

(2) أن البيانات المالية تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة.

(3) أن الشركة قد احتفظت بدفاتر محاسبية صحيحة وإن البيانات المالية متوافقة معها.

(4) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للشركة.

(5) لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد أخلّت بأي من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته أو نظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة الشركة أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2013.

برايس ووترهاوس كوبرز
30 يناير 2014

بول سودابي
سجل مدققي الحسابات
المشتغلين رقم 309
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2013

الموجودات	إيضاحات	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
موجودات غير متداولة			
الشهرة	4	**2,878,874**	2,878,874
موجودات غير ملموسة أخرى	4	**2,446,658**	2,509,021
ممتلكات ومعدات	5	**11,539**	14,664
مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية	15	**265,378**	257,260
موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	**587,941**	377,494
ودائع استثمارية	7	**460,000**	810,000
مجموع الموجودات غير المتداولة		**6,650,390**	6,847,313
موجودات متداولة			
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	8	**40,935**	20,888
ودائع استثمارية	7	**1,493,429**	778,126
أرصدة نقدية ومصرفية	9	**107,629**	65,295
مجموع الموجودات المتداولة		**1,641,993**	864,309
مجموع الموجودات		**8,292,383**	7,711,622
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	10	**8,000,000**	8,000,000
أسهم خزينة		**(4,364)**	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
احتياطي إعادة تقييم استثمارات– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**(789,102)**	(1,002,816)
احتياطي قانوني	11	**278,998**	250,535
أرباح محتجزة		**449,684**	214,516
حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك الشركة		**7,935,216**	7,457,871
الحصص غير المسيطرة		**16,838**	20,288
مجموع حقوق الملكية		**7,952,054**	7,478,159
مطلوبات غير متداولة			
قرض مساند	15	**22,268**	21,297
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**9,838**	8,294
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**32,106**	29,591
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	13	**238,163**	134,164
توزيعات أرباح دائنة	14	**19,231**	19,377
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	15	**50,829**	50,331
مجموع المطلوبات المتداولة		**308,223**	203,872
مجموع المطلوبات		**340,329**	233,463
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**8,292,383**	7,711,622

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 يناير 2014 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

عيسى عبد الفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		**341,645**	109,865
رسوم شركات الوساطة		**12,520**	14,199
رسوم تحويل ملكية ورهون		**36,317**	13,301
رسوم أخرى		**14,537**	12,332
إيرادات العمليات		**405,019**	149,697
إيرادات استثمارية	16	**53,373**	45,328
إيرادات أخرى		**368**	2,073
مجموع الإيرادات		**458,760**	197,098
المصاريف			
مصاريف عمومية وإدارية	17	**(114,243)**	(101,842)
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**(62,363)**	(62,363)
مصروف فائدة	15	**(971)**	(931)
مجموع المصاريف		**(177,577)**	(165,136)
صافي ربح السنة		**281,183**	31,962
العائد إلى:			
مُلّاك الشركة		**284,633**	35,185
الحصص غير المسيطرة		**(3,450)**	(3,223)
		281,183	31,962
ربحية السهم الواحد – بالدرهم	18	**0.035**	0.004

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
صافي ربح السنة	**281,183**	31,962
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى		
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**213,714**	(46,848)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**494,897**	(14,886)
العائد إلى:		
مُلّاك الشركة	**498,347**	(11,663)
الحصص غير المسيطرة	**(3,450)**	(3,223)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة	**494,897**	(14,886)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	العائد إلى مُلاك الشركة	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2012	**8,000,000**	**(4,364)**	**(981,821)**	**247,016**	**218,190**	**7,479,021**	**23,511**	**7,502,532**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	35,185	35,185	(3,223)	31,962
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	(46,848)	-	-	(46,848)	-	(46,848)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(46,848)	-	35,185	(11,663)	(3,223)	(14,886)
تحويل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة (إيضاح 20 وإيضاح 13)	-	-	-	-	(9,487)	(9,487)	-	(9,487)
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	3,519	(3,519)	-	-	-
تحويل من استبعاد وشطب استثمارات	-	-	25,853	-	(25,853)	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2012	**8,000,000**	**(4,364)**	**(1,002,816)**	**250,535**	**214,516**	**7,457,871**	**20,288**	**7,478,159**
كما في 31 يناير 2013	**8,000,000**	**(4,364)**	**(1,002,816)**	**250,535**	**214,516**	**7,457,871**	**20,288**	**7,478,159**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	284,633	284,633	(3,450)	281,183
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	213,714	-	-	213,714	-	213,714
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	213,714	-	284,633	498,347	(3,450)	494,897
تحويل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة (إيضاح 20 وإيضاح 13)	-	-	-	-	(21,002)	(21,002)	-	(21,002)
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	28,463	(28,463)	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2013	**8,000,000**	**(4,364)**	**(789,102)**	**278,998**	**449,684**	**7,935,216**	**16,838**	**7,952,054**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاحات	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		**281,183**	31,962
تعديلات بسبب:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	5	**6,998**	10,812
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**2,042**	2,026
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**62,363**	62,363
مخصص مصاريف حسابات مشكوك في تحصيلها	8	**-**	318
مصروف فائدة	15	**971**	931
إيرادات من ودائع استثمارية	16	**(48,449)**	(41,316)
إيرادات من توزيعات أرباح	16	**(4,924)**	(4,012)
التدفقات النقدية من العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة		**300,184**	63,084
الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		**(21,052)**	(1,439)
الزيادة في المبالغ المستحقة لطرف ذي علاقة	15	**498**	2,748
الزيادة في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة		**82,997**	24,569
النقد الناتج من أنشطة العمليات		**362,627**	88,962
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		**(498)**	(449)
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات		**362,129**	88,513
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		**353,266**	32,058
شراء ممتلكات ومعدات	5	**(3,873)**	(3,587)
صافي الودائع الاستثمارية	7	**(571,420)**	(363,066)
إيرادات مقبوضة من ودائع استثمارية		**49,454**	40,713
توزيعات أرباح مقبوضة	16	**4,924**	4,012
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(167,649)**	(289,870)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين		**(146)**	(694)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(146)**	(694)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**194,334**	(202,051)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**232,345**	434,396
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	9	**426,679**	232,345

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي ش.م.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسّست في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984، وتعديلاته.

تتمثل الأنشطة المرخّصة للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص.

إن العنوان المُسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 79.63٪ من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي المحدودة*	السوق المالية الالكترونية	الإمارات العربية المتحدة	67٪

تمتلك ناسداك دبي المحدودة الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	100٪

*تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33٪ المتبقية.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابتٍ على كافة السنوات المعروضة، ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

2-1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد هذه البيانات الموحدة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. لقد تم إعداد البيانات المالية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية، المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية الأخرى التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في عام 2009.

إن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة. كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم 3.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2013

أ. المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل المجموعة

فيما يلي المعايير الجديدة السارية والتعديلات على أحد المعايير الراهنة، وقد تم نشرها وتعتبر سارية المفعول على الفترات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، (المعدل في 2011) "البيانات المالية المنفصلة". يشتمل هذا المعيار على أحكام البيانات المالية المنفصلة التي تم استبعادها بعد أن تم إدراج أحكام السيطرة المقررة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 الجديد. ينبغي تطبيق هذا المعيار عند احتساب الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة عندما تقوم المنشأة أو تقرر أن تقوم بإعداد البيانات المالية المنفصلة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، "البيانات المالية الموحدة" – يستبدل أجزاء من المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، المتعلقة بالبيانات المالية الموحدة كما يحل محل التفسير رقم 12 الصادر عن لجنة التفسيرات الدائمة، "التوحيد – المنشآت ذات الأغراض الخاصة". ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، تعتبر السيطرة الأساس الأوحد المستخدم في التوحيد، كما تم تقديم تعريف جديد لها.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13، "قياس القيمة العادلة". يهدف هذا المعيار إلى ضمان الاتساق والحد من التعقيد بتقديم تعريف دقيق للقيمة العادلة ومصدر واحد لقياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح لاستخدامها في كافة المعايير الدولية للتقارير المالية. إن المتطلبات التي تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية للتقارير المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية لا تعمل على توسيع نطاق استخدام محاسبة القيمة العادلة، إلا أنها توفر إرشادات عن كيفية تطبيقها عندما يكون استخدامها مطلوباً أو مسموحاً به فعلياً بموجب المعايير الأخرى ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قامت الإدارة بتقييم تأثير المعايير الجديدة والتعديل على المعيار الراهن وفقاً لما هو مبين أعلاه وتوصلت إلى أنه ليس من المتوقع أن يكون للمعايير والتعديل تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ب. التعديلات الصادرة على المعايير المنشورة، لكن غير السارية على السنة المالية للشركة التي تبدأ في 1 يناير 2013 ولم يتم تطبيقها بشكلٍ مبكر من قبل المجموعة:

لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر للتعديلات التالية على المعايير المنشورة التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

التعديلات على المعايير المنشورة:	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 "الأدوات المالية" تقتضي توضيح جوانب معينة بحسب طريقة العرض نظراً للتنوع في تطبيق متطلبات عملية المقاصة وذلك بالتركيز على أربعة جوانب رئيسية هي: • تعريف عبارة "له حق قانوني واجب النفاذ بتنفيذ عملية المقاصة". • تطبيق مبدأ الاحتساب والتسوية على أساس فوري. • مقاصة مبالغ الضمانات. • الوحدة المحاسبية من أجل تطبيق شروط عملية المقاصة.	1 يناير 2014
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات" يهدف إلى الحد من الظروف التي يقتضي بموجبها الإفصاح عن المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات أو وحدات توليد النقد وتوضيح الإفصاحات المطلوبة وتحديد شرط صريح للإفصاح عن معدل الخصم المستخدم في تحديد الانخفاض في القيمة (أو القيود العكسية) في الحالات التي يتم فيها تحديد المبلغ القابل للاسترداد (على أساس القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف الاستبعاد) باستخدام أسلوب القيمة الحالية.	1 يناير 2014
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" والمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 "البيانات المالية المنفصلة" تتعلق فقط بالشركات الاستثمارية، وبالتالي فهي غير منطبقة على المجموعة.	1 يناير 2014

2-3 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشأت التي يكون للمجموعة حق السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية، ويرافق ذلك بشكلٍ عام الاستحواذ على ما يزيد عن نصف حقوق التصويت. يؤخذ بعين الاعتبار حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الراهن ومدى تأثيرها عند تقييم سيطرة المجموعة على أي منشأة أخرى. تقوم المجموعة أيضاً، في حال عدم استحواذها على أكثر من 50% من حقوق التصويت، بتقييم مدى وجود السيطرة عندما تكون المجموعة قادرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة على أساس السيطرة بحكم الأمر الواقع.

قد تنشأ السيطرة بحكم الأمر الواقع في الحالات التي تستطيع من خلالها المجموعة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية، وغيرها من السياسات الخاصة بالمنشأة، استناداً إلى نسبة حقوق التصويت التي تملكها المجموعة في مقابل نسبة حقوق التصويت للمساهمين الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.

يتم توحيد حسابات الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ تحوّل السيطرة إلى المجموعة. ويتم إلغاء التوحيد اعتباراً من تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب اندماجات الأعمال. إن المقابل الممنوح نظير الاستحواذ على شركة تابعة يمثل القيم العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة للمُلاك السابقين في الشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل الممنوح القيمة العادلة لأي أصل أو مطلوب ناتج عن أي ترتيبات طارئة. يتم مبدئياً قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والالتزامات الطارئة المحملة عن اندماجات الأعمال، بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذ على حدة، ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصاريف عند تكبدها.

في حال تم إجراء اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها تتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحملة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

إن إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف المتبادلة بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الداخلية بين شركات المجموعة. لقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الاقتضاء حتى تتوافق مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2-4 موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في إحدى عمليات اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. تتمتع الموجودات غير الملموسة بعمر إنتاجي محدد ويتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

	السنوات
ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية	50
العلاقة مع المشاركين في السوق (الوسطاء)	10
قاعدة بيانات التداول التاريخية	5

تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه وتعديلهما، عند الضرورة، بتاريخ بيان كل المركز المالي الموحد.

2-5 الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول على الحصة في صافي القيمة العادلة للموجودات الصافية القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات الطارئة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

ولغرض فحص الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة من اندماجات الأعمال إلى كل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو المجموعات المولدة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من التفاعل المتبادل من اندماجات الأعمال. إن كل وحدة أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد تمثل أقل مستوى داخل الشركة تتم من خلاله مراقبة الشهرة للأغراض الإدارية الداخلية.

يتم إجراء عمليات مراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو أكثر تكراراً إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرة كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

2-6 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أي تكاليف تُعزى بشكلٍ مباشر إلى إحضار الأصل لحالته التشغيلية وموقعه اللازمين لاستخدام الأصل في الغرض المقصود منه.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المَرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق. يتم إدراج كافة مصروفات عمليات التصليح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
أجهزة حاسوب ونظم معلومات	3-5
تحسينات على عقار مستأجر	4
أثاث ومعدات مكتبية	3-10
مركبات	4

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديلها عند الضرورة، بتاريخ كل فترة تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي بند من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد المبيعات والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون مهيئة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

2-7 مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية وودائع استثمارية

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية كما تم توضيحه في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

2-8 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

2-9 الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس كافة الموجودات المعترف بها بتكلفتها المطفأة أو القيمة العادلة بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة (باستثناء أدوات الدين التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي للحيلولة دون وجود أي مخالفات محاسبية):

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على القائم منها.

يتم قياس كافة الموجودات الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة سعر الفائدة الفعلي

تعتبر طريقة سعر الفائدة الفعّلي هي إحدى طرق احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد والمصاريف على الفترة المعنية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بدقة المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعّلي وتكاليف المعاملة والعلاوات أو الخصومات الأخرى) وذلك من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو خلال فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يجوز للمجموعة عند الاعتراف الأولي إجراء اختيار غير قابل للإلغاء (على أساس كل أداة على حدة) لتصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يُسمح بإجراء مثل هذا التصنيف إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به بغرض المتاجرة.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في أي من الحالات التالية:

- أن يتم اقتناؤه لغرض رئيسي يتمثل في بيعه على المدى القريب.
- أن يكون عند الاعتراف الأولي جزء من مجموعة الأدوات المالية المحددة التي تخضع لإدارة المجموعة، ويكون هناك دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح من الأصل على المدى القصير.
- أن يكون أداة مشتقة غير مصنفة أو فعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ثم يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وإضافتها إلى احتياطي احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الموحد عند استبعاد الاستثمارات.

لقد قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة بوصفها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد عندما يتقرر حق المجموعة في قبض توزيعات الأرباح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد وإدراجها ضمن بند "إيرادات استثمارية" (إيضاح 16).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
يتم تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم تقم المجموعة بتصنيف استثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

بالنسبة لأدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة فيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة ولكنها تكون مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يجوز تصنيف أداة الدين ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم تناسق عملية القياس أو الاحتساب الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات والمطلوبات أو احتساب الأرباح والخسائر على أساس مغاير.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية
لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا بانقضاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحويلها أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وعوائد الملكية الناتجة عن ملكية الأصل بشكل كامل إلى منشأة أخرى. في حال لم تقم المجموعة بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل أو الاحتفاظ بها واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل والمطلوب المرتبط به عن المبالغ التي قد تضطر إلى دفعها. أما في حال احتفظت المجموعة بشكل كامل بكافة مخاطر وعوائد الملكية للأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعوائد المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض أو المدين يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي تقييم الاستثمارات تتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح المحتجزة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة لتحري الانخفاض في قيمتها بتاريخ كل فترة تقرير. تعتبر الموجودات المالية أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة عندما يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية.

قد يشمل الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة أي مما يلي:
- صعوبة مالية كبيرة تواجه الشركة المصدرة أو الطرف المقابل.
- خرق بنود العقد مثل العجز عن السداد أو التأخر في سداد مدفوعات الفوائد أو المبالغ الأصلية.
- وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- عدم وجود سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

يتم قياس خسارة الانخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تعكس مبالغ الضمانات والكفالات، مخصومة بسعر الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي.

2-10 المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع أو المستحق، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات محملة، يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

2-11 النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى المصارف والودائع المصرفية بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

2-12 الذمم المدينة التجارية

يتم احتساب الذمم المدينة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يتوفر دليل موضوعي على أن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها وفقاً للشروط الأصلية لهذه الذمم. إن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المدين واحتمالية دخوله في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية وعجزه عن السداد أو تأخره في سداد مدفوعات الفوائد أو المبالغ الأصلية (التي يتأخر سدادها لأكثر من 90 يوماً) تعد جميعها مؤشرات على تعرض الذمة المدينة التجارية للانخفاض في القيمة.

تمثل قيمة المخصص الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الأصلي الفعلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص وبيان مبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد. عندما تكون الذمة المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل، يتم خفضها في مقابل حساب المخصص المرصود للذمم المدينة التجارية. يتم إدراج عمليات الاسترداد اللاحقة للمبالغ المحذوفة سابقا في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2-13 منافع الموظفين

يتم أيضاً رصد مخصص لكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة كمطلوب غير متداول.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة . وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة 12.5٪ – 15٪ من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع.

يتعين كذلك على الموظفين المساهمة في الخطة بنسبة 5% من هذه "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتمثل في سداد المساهمات المحددة. يتم إدراج المساهمات في بيان الدخل الموحد.

2-14 المخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

إن القيمة المعترف بها كمخصص هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس إحدى المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة الوقتية مقابل المال جوهرياً).

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد قيمة الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكلٍ موثوق.

2-15 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

2-16 الاعتراف بالإيرادات

يتم احتساب رسوم عمولات التداول ونقل الملكية والرهن العقاري باكتمال عملية المتاجرة الأساسية أو التحويل.

يتم الاعتراف برسوم ترخيص شركات الوساطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الترخيص.

العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية
يتم احتساب العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية على أساس متناسب زمنياً وتستند إلى الحد الأدنى المتوقع لمعدل العائد في اتفاقية الاستثمار.

2-17 المعاملات بالعملة الأجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، يعتبر درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

أ. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل المنشأة ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن البيانات المالية الموحدة معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. إن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 2 من هذه البيانات المالية الموحدة، فإن هذا الأمر يقتضي من الإدارة إبداء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بالمراجعات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصر في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة أثراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة إلى معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساس تجاري بحت والقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو نماذج التقييم الأخرى.

الموجودات غير الملموسة
لقد قامت الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة المتعلقة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات غير الملموسة على توليد تدفقات نقدية لصالح المجموعة في المستقبل القريب.

الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة
يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي أو بشكل أكثر تكراراً عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال وجود انخفاض في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الخاضعة للإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة سنوياً عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للموجودات ناقصة تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية منفصلة إلى حد كبير. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات غير الملموسة لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

4. الشهرة و موجودات غير ملموسة

	الشهرة	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية	العلاقات مع المشاركين في السوق (الوسطاء)	قاعدة بيانات التداول التاريخية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2012 و2013	2,878,874	2,824,455	58,744	67,455	5,829,528
في 31 ديسمبر 2012 و2013	**2,878,874**	**2,824,455**	**58,744**	**67,455**	**5,829,528**
الإطفاء					
في 1 يناير 2013	-	338,934	35,244	67,455	441,633
المحمّل للسنة		56,489	5,874	-	62,363
في 31 ديسمبر 2013	-	395,423	41,118	67,455	503,996
في 1 يناير 2012	-	282,445	29,370	67,455	379,270
المحمّل للسنة	-	56,489	5,874	-	62,363
في 31 ديسمبر 2012	**-**	**338,934**	**35,244**	**67,455**	**441,633**
القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2013	**2,878,874**	**2,429,032**	**17,626**	**-**	**5,325,532**
في 31 ديسمبر 2012	2,878,874	2,485,521	23,500	-	5,387,895

لم يكن هناك دليل على الانخفاض في قيمة الشهرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013، على أساس أن القيمة العادلة للأعمال، استناداً إلى السعر السوقي المعلن للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2013، كانت زائدة عن صافي موجوداتها في ذلك التاريخ.

5. ممتلكات ومعدات

	أجهزة حاسوب ونظم معلومات	تحسينات على عقار مستأجر	آثاث ومعدات مكتبية	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 31 ديسمبر 2011	132,371	11,266	13,551	252	974	158,414
إضافات	2,323	7	817	-	440	3,587
تحويلات	73	-	-	-	(73)	-
في 31 ديسمبر 2012	134,767	11,273	14,368	252	1,341	162,001
إضافات	674	-	652	-	2,547	3,873
استبعاد	(1,344)	-	(173)	-	-	(1,517)
تحويلات	911	-	449	-	(1,360)	-
في 31 ديسمبر 2013	**135,008**	**11,273**	**15,296**	**252**	**2,528**	**164,357**
الاستهلاك المتراكم						
في 31 ديسمبر 2011	113,640	11,266	11,367	252	-	136,525
المحمّل للسنة	10,043	-	769	-	-	10,812
في 31 ديسمبر 2012	123,683	11,266	12,136	252	-	147,337
المحمّل للسنة	6,047	2	949	-	-	6,998
استبعاد	(1,300)	-	(217)	-		(1,517)
في 31 ديسمبر 2013	**128,430**	**11,268**	**12,868**	**252**	**-**	**152,818**
القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2013	**6,578**	**5**	**2,428**	**-**	**2,528**	**11,539**
في 31 ديسمبر 2012	11,084	7	2,232	-	1,341	14,664

6. موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
استثمار في أوراق مالية متداولة	**294,921**	139,441
صناديق مدارة – إيضاح (أ)	**293,020**	238,053
	587,941	377,494

الاستثمارات بحسب التوزيع الجغرافي كالتالي:

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
– داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**535,903**	314,439
– خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**52,038**	63,055
	587,941	377,494

(أ) تتضمن الصناديق المدارة مبالغ بقيمة 244.5 مليون درهم (2012: 177.6 مليون درهم) (إيضاح 15) تتم إدارتها من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

7. ودائع استثمارية

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر (إيضاح 9)	**319,050**	167,050
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر حتى سنة واحدة – إيضاح (أ)	**1,174,379**	611,076
	1,493,429	778,126
غير متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة	**460,000**	810,000
	1,953,429	1,588,126

إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 1٪ إلى 3.1٪ (2012: 1.2٪ إلى 4٪) سنوياً.

هناك ودائع استثمارية بقيمة 86.73 مليون درهم (2012: 86.73 مليون درهم) مرهونة كضمان مقابل تسهيلات سحب مصرفي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

(أ) تتضمن الودائع الاستثمارية مبلغ 145.78 مليون درهم (2012: 140.47 مليون درهم) مودعة لدى الشركة الأم وتحمل معدل ربح يبلغ 3.07٪ (2012: 3.72٪) سنوياً (إيضاح 15).

8. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**8,089**	9,094
رسوم عمولات تداول مستحقة	**7,627**	1,245
مبالغ مستحقة من وسطاء	**1,332**	2,205
مصاريف مدفوعة مقدماً	**6,400**	6,253
ذمم مدينة أخرى	**19,579**	4,899
	43,027	23,696
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	**(2,092)**	(2,808)
	40,935	20,888

صافي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**2,808**	2,490
تحرير / (تحميل) خلال السنة	**(716)**	318
الرصيد الختامي	**2,092**	2,808

9. أرصدة نقدية ومصرفية

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**326**	363
أرصدة مصرفية		
حسابات جارية	**23,800**	17,664
حسابات توفير	**23,305**	20,332
حسابات مضاربة	**60,198**	26,936
	107,629	65,295
يُضاف: ودائع بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر (إيضاح 7)	**319,050**	167,050
النقد وما في حكمه	**426,679**	232,345

يتراوح معدل العائد على حسابات التوفير والمضاربة بين 0.25٪ إلى 0.35٪ سنوياً (31 ديسمبر 2012: 0.5٪).

10. رأس المال

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع: 8.000.000.000 (2012: 8.000.000.000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (2012: درهم واحد للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

11. احتياطيات

احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية، وتعديلاته، فقد خصصت المجموعة احتياطي قانوني بنسبة 10٪ من صافي أرباح المجموعة عن كل سنة على أن يستمر التحويل حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل 50٪ من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع باستثناء ما ينص عليه القانون.

	احتياطي قانوني ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	247,016
تحويل من صافي إيرادات السنة	3,519
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	250,535
تحويل من صافي إيرادات السنة	28,463
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	**278,998**

احتياطي إعادة تقييم استثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

12. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**8,294**	6,717
المحمّل خلال السنة	**2,042**	2,026
المدفوع خلال السنة	**(498)**	(449)
الرصيد في نهاية السنة	**9,838**	8,294

13. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
توزيعات أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي	**75,850**	47,473
بطاقات آيفستر	**41,402**	32,985
ودائع أعضاء هامشية	**20,159**	8,652
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	**32,144**	15,097
إيرادات غير مكتسبة	**7,209**	6,526
أمانات الوسطاء	**18,583**	11,746
مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	**12,327**	2,198
إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 20)	**30,489**	9,487
	238,163	134,164

14. توزيعات أرباح دائنة

لم تعلن المجموعة عن أي توزيعات أرباح خلال عامي 2013 و2012. يمثل الرصيد الدائن توزيعات أرباح غير مُطالب بها من قبل المستثمرين منذ عام 2007.

15. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. أبرمت المجموعة خلال السنة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. وقد تم إجراء تلك المعاملات وفقاً للأحكام والشروط المتفق عليها بين الأطراف. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
إيرادات استثمارية	**5,161**	5,517
مصروف فائدة	**971**	931

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال الفترة:

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
مكافآت كبار أعضاء الإدارة العليا		
منافع قصيرة الأجل	**7,971**	6,647
معاشات وتأمينات اجتماعية	**906**	657
أعضاء مجلس الإدارة		
– مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	**1,152**	1,006
– بدل حضور اجتماعات للمجموعة	**1,314**	1,988
الأرصدة		
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة		
الشركة الأم		
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	**145,781**	140,477
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**2,720**	2,862
أطراف أخرى ذات علاقة		
مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية	**265,378**	257,260
صناديق مدارة (إيضاح 6)	**244,499**	177,601
أرصدة نقدية ومصرفية	**68,561**	28,059
ودائع استثمارية	**647,468**	390,468
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
الشركة الأم		
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	**2,329**	1,831
قرض مساند	**22,268**	21,297
الطرف المسيطر المُطلق		
حكومة دبي	**48,500**	48,500

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي الصادرة في عام 2006، فقد تم طرح نسبة 20٪ من أسهم رأس المال بقيمة 1.600.000.000 درهم للاكتتاب العام لصالح حكومة دبي، وما زال منها مبلغ 48.5 مليون درهم مُستحق السداد إلى حكومة دبي. إن هذا الرصيد غير مُحمّل بأي ربح.

لقد تم تقديم القرض المساند من قبل الشركة الأم، بورصة دبي المحدودة، إلى ناسداك دبي المحدودة (إيضاح 1). إن القرض غير مضمون ويحمل فائدة وفقاً لسعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن (ليبور) لفترة 12 شهراً زائدة نسبة 3.25٪ سنوياً، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

تمثل المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية وديعة وكالة لدى منشأة حكومية.

16. إيرادات استثمارية

2013 ألف درهم	2012 ألف درهم	
48,449	41,316	عائد على ودائع استثمارية
4,924	4,012	توزيعات أرباح
53,373	45,328	

17. مصاريف عمومية وإدارية

2013 ألف درهم	2012 ألف درهم	
71,667	57,473	رواتب ومنافع أخرى
7,582	7,612	إيجار
6,998	10,812	استهلاك
1,550	1,385	مصاريف مهنية
11,187	10,529	مصاريف صيانة
15,259	14,031	أخرى
114,243	101,842	

18. ربحية السهم الواحد

2013	2012	
284,633	35,185	صافي ربح السنة العائد إلى ملاك الشركة (ألف درهم)
8,000,000	8,000,000	رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع (ألف)
(4,237)	(4,237)	ناقصاً: أسهم الخزينة (ألف)
7,995,763	7,995,763	عدد الأسهم المصدرة (ألف)
0.035	0.004	ربحية السهم الواحد – بالدرهم

19. التزامات

2013 ألف درهم	2012 ألف درهم	
7,927	1,343	التزامات لشراء ممتلكات ومعدات

ترتب على الشركة أيضاً التزام بقيمة 148 مليون درهم نظير الاستحواذ على بقية الحصة في ناسداك دبي المحدودة البالغة 33٪، ويتعين تسديد هذا الالتزام عند اكتمال عملية الاستحواذ في التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه مع بورصة دبي المحدودة.

20. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية البالغة قيمتها 21 مليون درهم والمتعلقة بعام 2012 (2012: 9.4 مليون درهم المتعلقة بعام 2011) وفقاً لما تم اعتماده من قبل مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة، قد تم تخصيصها من الأرباح المحتجزة حيث تقوم المجموعة بتوزيع هذه الأرباح على مساهميها لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار مجلس الرقابة الشرعية، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية. سوف تقوم الشركة بتوزيع هذه الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على المساهمين كتوزيعات أرباح. وعليه، فقد تم التعامل مع هذه الإيرادات على أنها تخصيص من الأرباح المحتجزة في هذه البيانات المالية الموحدة.

21. أهداف إدارة المخاطر المالية

21-1 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية، وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر بمثابة عامل أساسي في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

تضطلع الإدارة المالية للمجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة من خلال التقارير الداخلية حول المخاطر التي تعمل على تحليل التعرضات بحسب درجة وحجم المخاطر. تنطوي تلك المخاطر على مخاطر السوق (وتشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

21-2 مخاطر السوق

أ. مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي الذي ربط بانسبة إليه الدرهم الإماراتي.

ب. مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم. يتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض التداول. لا تقوم المجموعة بالتداول الفعلي في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم
لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى حجم التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5٪، لكانت هناك:
- زيادة / انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بواقع 29 مليون درهم (2012: 19 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

ج. مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية. إن غالبية الموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة محملة بمعدل ربح ثابت، ولذلك فإن المجموعة غير معرضة لأي خطر هام يتعلق بالتدفقات النقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

21-3 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة من خلال إخفاقه في الوفاء بأي من التزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية والودائع الاستثمارية والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. لقد تبنت المجموعة سياسة تحظر التعامل إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية وبعد الحصول على ضمانات كافية، عند الاقتضاء، وذلك كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات العجز عن السداد. لا تتعامل المجموعة إلا مع الوسطاء المرخّص لهم مع الحصول على كفالات مصرفية مقابل الذمم المدينة من الوسطاء. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان بوضع سقوف ائتمانية لكل طرف مع مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة تعتبر محدودة نظراً لأن معظم المصارف تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد:

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الموجودات المالية		
مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية	**265,378**	257,260
ودائع استثمارية	**1,953,429**	1,588,126
ذمم مدينة أخرى	**34,535**	14,635
أرصدة نقدية ومصرفية	**107,303**	64,932
مجموع الموجودات المالية	**2,360,645**	1,924,953

كما في 31 ديسمبر 2013، رصدت المجموعة مخصص كامل بقيمة 2 مليون درهم (2012: 2.8 مليون درهم) مقابل ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها. لم تتعرض بقية الذمم المدينة لأي تأخر في السداد أو انخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

21-4 إدارة مخاطر السيولة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل إضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي تحليل السيولة الخاص بالمطلوبات المالية:

	في غضون 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2013	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	250,185	-	-	-	-	250,185
قرض مساند	-	-	-	22,268	-	22,268
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	50,829	-	-	50,829
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	9,838	9,838
مجموع المطلوبات المالية	**250,185**	**-**	**50,829**	**22,268**	**9,838**	**333,120**
31 ديسمبر 2012						
المطلوبات المالية	-	-	-	-	-	-
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	147,015	-	-	-	-	147,015
قرض مساند	-	-	-	21,297	-	21,297
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	50,331	-	-	50,331
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	8,294	8,294
مجموع المطلوبات المالية	**147,015**	**-**	**50,331**	**21,297**	**8,294**	**226,937**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

21-5 القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة الأرصدة النقدية والمصرفية والودائع الاستثمارية والذمم المدينة والذمم الدائنة المستحقة على المدى القصير؛ وبالتالي فإن قيمتها العادلة تقارب القيمة الدفترية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

لقد قامت المجموعة بتصنيف أساليب قياس القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس مدى أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس. فيما يلي المستويات المختلفة لتسلسل القيمة العادلة:

- الأسعار المُعلنة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).
- المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- المعطيات الخاصة بالأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المدخلات غير الجديرة بالملاحظة) (المستوى الثالث).

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تعتبر السوق نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بانتظام من الأسواق المالية أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية حيث تمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمتكررة بانتظام على أساس تجاري بحت. تُدرج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول وتتكون بصورة أساسية من استثمارات حقوق الملكية المدرجة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل المشتقات المتداولة خارج سوق المال) باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من بيانات السوق الجديرة بالملاحظة عند توفرها وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الخاصة بالمنشأة. في حالة كانت كافة المعطيات الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة لإحدى الأدوات جديرة بالملاحظة، تُدرج الأداة ضمن المستوى الثاني.
في حال عدم استناد واحدة أو أكثر من المعطيات الهامة على بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، تُدرج الأداة ضمن المستوى الثالث.

يعرض الجدول التالي موجودات ومطلوبات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ 31 ديسمبر 2013 و31 ديسمبر 2012.

	31 ديسمبر 2013			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
– أسهم	286,248	-	8,673	294,921
– صناديق مدارة	-	281,946	11,074	293,020
المجموع	**286,248**	**281,946**	**19,747**	**587,941**

	31 ديسمبر 2012			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
– أسهم	130,315	-	9,126	139,441
– صناديق مدارة	-	186,743	51,310	238,053
المجموع	**130,315**	**186,743**	**60,436**	**377,494**

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال الفترة. وفي المقابل، فقد كان هناك تحويل وحيد بين المستوى الثالث والمستوى الثاني.

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المالية بحسب المستوى الثالث

	تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أسهم غير مدرجة	
	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**60,436**	69,408
استبعاد خلال السنة	**-**	(5,577)
تحويل من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني	**(35,013)**	-
ضمن الخسارة الشاملة الأخرى	**(5,676)**	(3,395)
الرصيد الختامي	**19,747**	60,436

تحليل الحساسية لبنود المستوى الثالث

تمثل الموجودات الواردة ضمن المستوى الثالث الأسهم غير المدرجة والاستثمارات المالية المشتركة التي تُحدد قيمتها العادلة على أساس افتراضات متنوعة غير جديرة بالملاحظة تعتمد على مجموعة واسعة من عوامل الاقتصاد الكلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

22. الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية بحسب الفئة

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**587,941**	377,494
التكلفة المطفأة		
أرصدة نقدية ومصرفية	**107,629**	65,295
ودائع استثمارية	**1,953,429**	1,588,126
مبالغ مستحقة من مؤسسة مالية	**265,378**	257,260
ذمم مدينة أخرى	**34,535**	14,635
	2,360,971	1,925,316

المطلوبات المالية بحسب الفئة

	2013 ألف درهم	2012 ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	**250,185**	147,015
قرض مساند	**22,268**	21,297
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	**50,829**	50,331
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**9,838**	8,294
	333,120	226,937

23. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرتها على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والمنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والمحافظة على هيكل رأسمالي قوي لخفض تكلفة رأس المال.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

24. تقارير القطاعات

يتم رفع التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقاً للأغراض الإدارية المقررة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) وبما يتسق مع آلية رفع التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة (المسؤول عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية) والذي يقع على عاتقه تخصيص موارد القطاعات المدرجة في التقارير وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، ولذلك يرى أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة تزاول عملياتها من خلال قطاع تشغيلي واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.